

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العشرين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في يوم الأربعاء ٩ / شوال / ١٤١٦ هجرية الموافق ١٩٩٦/٢/٢٨ ميلادية.

العدد (٢٠) الجلد (٣٣)

- جدول الأعمال -

	صفحة
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة	٥
٢ - تلاوة الإجازات والإعتذارات :	٥
أ - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس علي أبو الراغب	
ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور أحمد الكوفحي.	
٣ - الردود على الأسئلة :	١١
١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٦٥٦) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٨ جواباً على السؤال رقم (٢٧) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.	

٢ - كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم رقم (٢٨٦٠) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، جواباً على السؤال رقم (٥٤) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة.

٣ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٧٤٨٥) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٣ جواباً على السؤال رقم (٢) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

٤ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٨ جواباً على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

٤ - الإقتراحات برغبة :

١ - إقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٨ من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن استمرار صرف المعونة الشهرية المتكررة من صندوق المعونة الوطنية للأسرة التي تتوفر فيها الشروط.

٢ - اقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٨، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي، بشأن تصنيف حملة البكالوريوس من قسم الآثار اسوة بزملائهم في قسم السياحة.

٥ - طلبات الاستقالة من عضوية اللجان :

لم تقبل كون اصحابها عدلوا عن الاستقالة

١ - طلب استقالة من عضوية لجنة الزراعة والري مقدم من سعادة النائب **السيد أحمد الكساسبة.**

٢ - طلب استقالة من عضوية لجنة التربية والتعليم، مقدم من معالي النائب **الدكتور أحمد القضاة.**

٣ - طلب استقالة من عضوية (مقرر) لجنة استراتيجية الطاقة والمياه مقدم من معالي النائب **المهندس حماد ابو جاموس.**

٤ - طلب استقالة من عضوية اللجنة المالية مقدم من سعادة **النائب السيد سميح الفرح.**

٦ - الاستماع الى البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي .

٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠، والمتضمن مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥.

(القرار موزع في الجلسة التاسعة عشرة).

٨ - تعيين موضوع الجلسة القادمة

عينت يوم السبت ١٩٩٦/٣/٢

الساعة العاشرة والنصف صباحاً

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/٢/٢٨ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (العشرين) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (**معالي المهندس سعد هايل السرور**) وحضور أمين عام مجلس الأمة (**حكم خير**).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : **معالي المهندس علي ابو الراغب / الدكتور احمد الكوفحي.**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة : -

١ - دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النسور وزير التعليم العالي.

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات وزير الداخلية.

٤ - معالي المهندس عبد الهادي المجالي وزير الأشغال العامة والإسكان.

٥ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير العدل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة وزير البريد والإتصالات.

٧ - معالي المهندس سمير قعوار وزير المياه والري.

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات وزير السياحة والآثار.

٩ - معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة

١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

١٢ - معالي الدكتورة ريما خلف وزير التخطيط

١٣ - معالي الدكتور هاشم الدباس وزير الطاقة والثروة المعدنية

١٤ - معالي السيد محمد الذويب وزير دولة للشؤون البرلمانية

١٥ - معالي السيد هشام التل وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

١٦ - معالي المهندس حماد ابو جاموس وزير التنمية الإجتماعية

١٧ - معالي المهندس منير صوبر وزير التموين

١٨ - معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة وزير العمل

١٩ - معالي السيد مفلح الرحيمي وزير دولة

٢٠ - معالي الدكتور احمد القضاة وزير الثقافة

٢١ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات وزير الزراعة

٢٢ - معالي السيد محمود الهويمل وزير الدولة

٢٣ - معالي السيد محمد داودية وزير الشباب

٢٤ - معالي السيد محمد عودة نجادات وزير دولة

٢٥ - معالي الدكتور منذر المصري وزير التربية والتعليم

٢٦ - معالي السيد مروان عوض وزير المالية

٢٧ - معالي الدكتور مروان المعشر وزير الإعلام

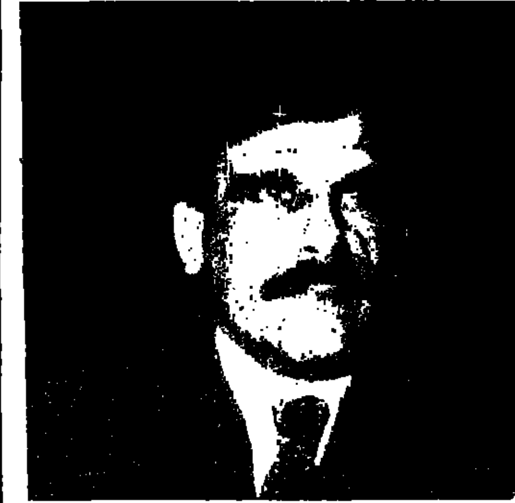
٢٨ - معالي الدكتور كمال ناصر وزير التنمية الإدارية

٢٩ - معالي المهندس ناصر اللوزي وزير النقل

وحضر من الأمانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسبان

السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصـــــاب مكتمل أعلن بدء الجلسة،

السيد الامين العام

جدول الأعمال

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس

يعفى؟ يعفى.

السيد الامين العام

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ. طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

ب. طلب معذرة مقدم من معالي المهندس علي ابو الراغب.

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة الزملاء؟

الجميع :

موافقون.

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل قبل ان نبدأ في بند الردود على الاسئلة لدي فيما يستجد من اعمال متحدثين ابدأ بالدكتور ذيب عبدالله، غير موجود. الاستاذ علي الشطي.

السيد علي الشطي :

شكرا معالي الرئيس

الموضوع الذي اريد ان اتحدث عنه هو موضوع قديم جديد ولكن الاحوال المأساوية التي وصل لها الاخوة المزارعين لا بد لي من طرق هذا الموضوع في هذه الجلسة.

بعد الأوضاع السيئة التي يتعرض لها الاخوة المزارعون في مناطق الاغوار فانني اطالب الحكومة

الكريمة بتشكيل وفد وزاري يرأسه دولة الرئيس لزيارة وتفقد اوضاع الاخوة المزارعين في مناطق الاغوار الذين اصبحت حياتهم مهددة بالخطر جرّاء ما يتعرضون له من عدم قدرتهم علر بيع منتوجاتهم بسبب الانخفاض الحاد في اسعار هذه المنتوجات، مما حدا بهم ان يلقوا بها على الطرقات لبيعها على المارة باي ثمن كان.. وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

الموضوع الذي اريد ان اتحدث عنه قضية المواصلات.

يعاني المواطنون في شتى مناطق المملكة من أزمة خانقة في المواصلات وخاصية حيث الكثافة السكانية، بالذات على أبواب الجامعات، وفي منطقتي الانتخابية منطقة مخيم البقعة ومنطقة عين الباشا. وقد كتبت وتحدثت مع معالي وزير الداخلية الاسبق عدة مرات وكتبت أسئلة واقتراحات لكن لم نرى حتى الآن اي إجراء في هذا الموضوع.

وقد اطلعت في الصحف قبل يومين على إجراء لمعالي الاخ وزيد الداخلية الدكتور عوض خليفات بتشكيل لجنة لدراسة وضع معايير لصرف خطوط للباصات وسيارات التكسي، وأعتبر هذه بادرة طيبة نرجو أن تؤتي أُكلها وثمارها، ونتمنى أن ياتي اليوم الذي تنتهي فيه مسالة جعل تراخيص الباصات أو خطوط الباصات شرهات تعطى للمحاسيب بحيث يعاني المواطنون من اجل ان يستفيد قلة قليلة من الناس.

أرجو واتمنى على معالي الأخ وزير الداخلية الجديد وعلى الحكومة الموقرة أن تبادر وبالسرعة الممكنة لحل هذه الازمة الخانقة حيث

تضاعف عدد السكان في الآونة الأخيرة، ومؤسسة النقل العام في تراجع مستمر وصرف رخص الباصات كما يعلم الجميع تتم بطرق الواسطة والمحسوبية.

أتمنى أن تعالج هذه القضية بالسرعة الممكنة وأنا على ثقة من ذلك.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية :

شكرا معالي الرئيس

أشكر الأخ النائب على ما تفضل به من ملاحظات واريد ان أؤكد له وللأخوة الزملاء بان وزارة الداخلية ملتزمة بالعدالة والنزاهة في هذا الموضوع، وقد شكلت لجنة كما ذكر النائب المحترم لوضع معايير واسس دقيقة علمية مدروسة تلتزم بالنزاهة والعدالة والمساواة بين كافة المواطنين. وعندما تنتهي اللجنة من عملها سوف تعلن هذه التعليمات والاسس والمعايير لكافة المواطنين، وسوف يمنح كل شخص يستحق ترخيصاً بموجب هذه التعليمات والقوانين والأنظمة النافذة.

واؤكد مرة أخرى أن العدالة سوف تكون هاجساً في هذا الموضوع.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكرا، الدكتور ذيب عبدالله باعتباره وصل الآن.

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

سأتحدث باختصار شديد عن الفساد الموجود في الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية، وهي شركة قطاع عام.

هذه الشركة قد قال يوماً معالي السيد عبدالكريم الدغمي عن مديرها العام يوم تم تعيينه بانه رجل غير مناسب عين في هذه الوظيفة. ومنذ ذلك الحين بدات الوان الفساد الكثيرة، حيث عين محاسيب لرئيس هيئة المديرين بينما فصل الكثير من

الموظفين بدعوى ان الشركة تخسر. اتلف الكثير من منتجات هذه الشركة، صدر مئات الاطنان إلى ايطاليا لتعود لفسادها وكان المفترض ان تفحص هذه العينات قبل ان تصدر. بيع مصنع ماركا وفصل واستغني عن خدمات اكثر من خمسين موظف وعامل، بيع هذا المصنع بمبلغ (٢١٠) آلاف دينار، بينما قطع الغيار الموجودة في الكراتين ولم تستخدم اشتريت أيام الرخص بمبلغ (٢٣٥) الف دينار.

كانت منتجات هذه الشركة تباع لتاجر واحد فقط بالرخص مع تهافت التجار في فترة من الفترات على هذه المنتجات.

حفاظا على الوقت لا أريد أن اسرد الكثير من الوان الفساد فقد قدمت مذكرة تفصيلية لدولة رئيس الوزراء، وإنني لارجو ان تعمل الحكومة على الحفاظ على حقوق العاملين والموظفين في مصنع ماركا، وأن تعيد من فصل منهم وأن تشكل لجنة للتحقيق في فساد هذه الشركة وتحاسب المسؤولين عن هذا الفساد... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، تلقينا المعلومات المقدمة من سعادة النائب المحترم وسندقق في المعلومات المقدمة وسنجيب على ملاحظته وفق الاصول أن شاء الله.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

اخواني النواب المحترمين

اتوجه بالحديث والسؤال الى دولة رئيس الوزراء ويتوجه معي الكثيرين من المواطنين والنواب الذين يمثلونهم لنسمع الجميع الرد على مطلبنا الذي يتعلق بموضوع

البيوعات التي حصلت بين مالكي الاراضي في الاغوار والمشترين بواسطة الحجج والوثائق التي تمت بين الكثيرين على هذه الشاكلة وهي حصلت من خلال عدم السماح بالتنازل من قبل دوائر التسجيل حسب الاصول المتبعة بالبيع والشراء بين المواطنين والبيع ما بين المخاليق سنة دولة الرئيس وخاصة اذا كان البديل يحمل صفة الاصيل والجميع من فصيل واحد حسب الجواز الاردني الذي يحملونه.

دولة الرئيس

هذه الامور تسبب اشكالات كثيرة وخلافات كبيرة مع تقادم الزمن بين وارث وموروث. ومجلس الوزراء يملك الصلاحية بتمليك الاجنبي بقرار منه وللاردني حرية التملك مثلما ينص الدستور.

لذا نتوجه باسم الجميع الى دولة الرئيس وحكومته الموقرة لحل هذا الموضوع المهم بحقوق ومقدرات الناس وتلافي الإشكالات الناجمة عن هذه البيوعات علماً بانها تتزايد وتتسع على هذه الطريقة والحكومة قادرة وكفيلة ان تضمن حقوق مواطنيها بالشكل الذي تراه وهي الحكومة التي وضعت هذا القيد حتى سبب ما تحدثنا به ولو كان حرصا منها ولكن لا بد من فتوى او ثغرة في القانون تتلاشى به هذه الاشكالات المستقبلية بدون منع قطعي لنصل لمثل ما وصلنا اليه بالبيوعات الخارجة عن الطرق الرسمية والصلاحية موجودة بيد مجلس الوزراء لمعالجة هذه الحقوق المكتسبة بين المواطنين او اي حقوق اخرى. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري :

شكرا معالي الرئيس

قانون سلطة وادي الاردن واضح، اي اخ من الاخوان النواب يمكن مراجعته. وسلطة وادي الاردن اعتقد مع مجلسها الفعال ممكن ان يكون هو الرابط لاي عملية من العمليات التي تحدث عنها الاخ النائب.

هنالك بيوعات خارجة عن دائرة التسجيل وحسب القانون. فبعض الناس فعلا يشترون الارض ويقومون باستئجارها حسب القانون لمدة عشر سنوات. اما اذا كان هناك بيوعات فهي الاراضي التي خارج المنطقة الزراعية، لم تدخل المنطقة الزراعية، لم يورد لها مياه، اما في الجبل او في السهول التي سوف لن تدخل المشاريع الزراعية، وهذه ملك للناس وهم احرار في بيعها لمن يشاؤون وحسب القوانين والانظمة الأردنية.

لذلك إذا الاخ الزميل عنده أي ملاحظات كانت ارجو منه ان يكتب بها للوزارة وسوف اقوم بالاجابة عليها، وإذا أعطانا أمثلة نكون شاكرين أيضاً إذا تمكن من ذلك... وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكرا، الاستاذ محمد الحنيطي.

السيد محمد الحنيطي :

شكرا معالي الرئيس

يعاني سكان مناطق الجويدة – الطيبة – العلكومية – اليادودة وخريبة السوق من عدم وجود عيادات صحية قريبة من التجمعات السكانية، حيث يبعد المركز الصحي الموجودة حاليا ما بين ٣ – ٤ كيلومترات عن هذه المواقع. جميع اهالي هذه المنطقة من ذوي الدخل المحدود وليسوا من مالكي السيارات الخاصة ولا يوجد وسائط نقل تربط بين هذه التجمعات والمركز الصحي الحالي.

أملي ورجائي من حكومة الثورة البيضاء أن تبدأ ثورتها برفع مغاناة هؤلاء الناس بفتح عيادات صحية في مواقع متوسطة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكرا، آخر المتحدثين الاستاذ سالم الزوايدة

السيد سالم الزوايدة :

شكرا معالي الرئيس.

الاخوة النواب الكرام. كلنا يعلم معاناة أبناء البادية الاردنية وبالاخص اصحاب المواشي وذلك لشح الامطار هذا العام، وكذلك مشكلة الاعلاف التي يعانوا منها.

فانني ارجو واتمنى على الحكومة الموقرة بالمبادرة بالاتصال مع الجهات الرسمية السعودية حول السماح لاصحاب المواشي بالدخول في الأراضي السعودية وذلك لوجود اراضي انعم الله عليها بالامطار هناك علماً بأنه يوجد اتفاقية سابقة للرعي بين البلدين.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

.. شكراً، الزملاء من يرغب في الحديث في بند ما يستجد من اعمال يستطيع ان يسجل اسمه وساعطي في الجلسة القادمة كافة الزملاء الراغبين في الحديث. السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الأمين العام :

٣- الردود على الإسئلة:

١. كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٦٥٦) تاريخ ٢٨/١/١٩٩٦ جوابا على السؤال رقم (٢٧) المقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر.

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

ابعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (٢٧) تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى سيادة رئيس الوزراء للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال :

ما الهدف من اشتراك طائرات أردنية مع طائرات يهودية في التحليق في سماء العاصمة وغيرها من المدن الاردنية بمناسبة مرور عام على وادي عربة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب عبدالعزيز جبر

رئاسة الوزراء

الرقم ٥١ ـ ١٢ ـ ٤ ـ ٦٥٦

التاريخ : ٨ ـ ٩ ـ ١٤١٦

الموافق : ٢٨ ـ ١ ـ ١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة

اشارة لكتابكم رقم ٣/١٦/٢٨/٣٠٨٩ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٥، ومرفقه سؤال سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رقم بلا تاريخ ٦/١٢/١٩٩٥.

لقد دخل الأردن مرحلة السلام مع دولة اسرائيل بموجب معاهدة اقرها مجلس الأمة بقانون، ويترتب على مرحلة السلام التعاون وبخاصة بين الدول المتجاورة بما يضمن مصالح الطرفين، وسلاح الجو الملكي الاردني احد مجالات التعاون، ولقد جاء التحليق المشترك لطائرات سلاحي الجو الاردني والاسرائيلي في اجواء البلدين احتفالا بذكرى مرور عام على توقيع معاهدة السلام.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر :

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

قال تعالى:

(براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين)، وقال تعالى: (انما المشركون نجس) صدق الله العظيم.

أولا: اشكر دولة رئيس الوزراء على اجابته عن سؤالي عن الهدف من اشتراك طائرات سلاح الجو الاردني العربي المسلم مع طائرات سلاح جو العدو اليهودي الصهيوني المشترك في سماء مدن وطننا الاردني الطهور.

ثانيا: كان سؤالي في الحقيقة معبراً عن الدهشة والاستنكار التي ارتسمت علاماتها على وجوه

مواطنينا من الاغلبية الصامتة من شعبنا المغلوب على امره والذي هو في واد والمسؤولون في الادارة في واد آخر والتي لا زالت جراح ابنائها تنزف من جرائم العدو الصهيوني وما اظنُّ بيتا خلا من جريمة من هذه الجرائم، وسجل شهدائنا الابرار شاهد على ذلك.

ثالثا: تساءلت حقيقة في ذلك الحين هل يقبل شعبنا باغلبيته ان يشاهد في سماء بلاده طيران العدو الذي طالما شن غاراته على منازل اهلنا وديارهم وقتل من قتل وجرح من جرح، هل ينسى شعبنا ذلك بين يوم وليلة أم يشعر بالاسى والحزن على ما آلت اليه حال الأمة؟

رابعا: تتذرع الحكومة في اجابتها بمرحلة السلام وبالمعاهدة المشؤومة وانا اقول ان ما بين امتنا واليهود سواء من الناحية التاريخية او العقائدية او الواقعية اكبر من كل المعاهدات واكبر من كل محاولات التطبيع، وصدق الله العظيم اذ يقول (لتجدنّ أشدّ الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا).

خامسا: واخيراً اقول من اقوى المعاهدة بيننا وبين يهود أم الروابط الأخوية والقومية من الدين والعروبة؟ فلماذا لم نر هذا التعاون بين طائراتنا وبين طائرات العرب والمسلمين من حولنا؟ فأين الوحدة العربية وأين التضامن العربي، إذن؟ جنداً لو كان ذلك التعاون بيننا وبين اخواننا اذن لكان واجبا علي ان اقدم جزيل الشكر للحكومة ولباركت ذلك.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، السؤال الذي يليه

السيد الامين العام:

٢. كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم رقم (٢٨٦٠) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، جوابا على السؤال رقم (٥٤) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة.

مجلس النواب

الرقم ٥٨/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٣

معالي نائب رئيس الوزراء

وزير التربية والتعليم

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية

واقبلوا الاحترام

م.سعد هايل السرور

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التربية والتعليم

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال:

ما عدد السيارات الجديدة موديل «٩٥» وغيرها التي صرفت للمدراء (المدراء العامون) في الوزراء وما هو السند القانوني لذلك، وهل كان هناك مخصصات لهذه الغاية .. وما كلفة هذه السيارات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم

الرقم ٢٨٦٠/٣/٢/٧

التاريخ ١٤١٦/٨/٢٩

الموافق ١٩٩٦/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى كتابكم رقم ٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٦/٣، والمتعلق بالسؤال رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من سعادة النائب احمد الكساسبة، ارجو أن ابين ما يلي:

١- إن عدد السيارات الجديدة التي تم شراؤها هو (١٢) سيارة

منهـا (٦) سـيـارات مـيدان و(٦) سـيارات (بكب أب دبل كـابين) ، تم توزيعها على الوجه التالي :

أ ـ تم توزيع (٣) سيارات ميدان على مـديريات التربيـة والتـعليم في الطفيلة والمفرق الأولى والثانية و (٦) سيارات بكـب دبل كـابيـن علـى مديريات التربية والتعليم في الكرك، اربد، الزرقـاء ، البلقـاء ، المـفـرق ، ومـحـافظة العـاصـمـة وذلك حسب الحاجة.

ب ـ كـانت لدى ثلاثة مـديرين عـامين في الوزارة سيارات قديمة تم اسـتبدالهـا بسيارات جـديدة ، وهم مـدير عـام المـشـاريع والأبنيـة المدرسية ، ومدير عـام الامتحانات، ومدير عـام التزويد لأن طبيعة عملهم تقتضي التنقل المستمر والمتابعة الميدانية والدوام المستمر خارج اوقات العمل الرسمي المعتادة.

٢ ـ بلغت كلفـة السـيـارات المشتراة (١٠٠ر١٥٢) ديناراً وذلك من مخصصات المشروع التربوي السابع وليس من المبالغ المرصودة في الموازنة.

٣ ـ تصـرف السـيـارات لكبارالموظفين في جـميع أجـهزة الدولة وفق حاجة العمل، وتوفيراً في النفقات فقد سمح سيادة رئيس الوزراء بكتابة رقم ١٠٥٤٠/٤/٣/١٤ تاريخ ١٩٩٤/١/١٢ للمـديرين العامين ومديري التربية والتعليم في الوزارة بقيادة السيارات الحكومية لغـايات العـمل الرسـمي ومـبـيت السيارات في أماكن سكناهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب رئيس الوزراء

وزير التربية والتعليم

عبدالرؤوف الروابدة

معـالي رئيس المجلس : الأستاذ أحمد الكساسبة

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اشكـر مـعـالي نائـب رئيـس الوزراء وزير التربية والتعليم السابق زميلنا سابقاً ولاحقاً وأكتفي بالإجابة وشكراً

مـعـالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه

السيد الأمين العـام : ٣ ـ كتـاب مـعـالي وزير المـاليـة رقم (٧٤٨٥) تاريـخ ١٩٩٦/١/٢٣ جـوابـاً علـى السؤال رقم (٢) المقدم من سـعـادة النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٢٩٦٣/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢

معالي وزير المالية :

أبعث لمعـاليكم صـورة عن السؤال رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٥ المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

يرجى الإطلاع والإجـابة عليـه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير المالية الأكرم للإجـابة عنه خـلال المـدة المحددة في النظام الداخلي

نص السـؤال : أرجـو التكرم باعلامي فيما إذا كانت وزارة المالية / دائرة الجـمـارك العـامـة تقـوم باسـتيفاء أية رسوم على البضـائع المـارة بطريق الترانزيت والمعنونة الى المناطق الحرة الأردنية وما نسبة تلك الرسوم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٧٤٨٥/٢٦/١/٤
التاريخ ١٩٩٦/١/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٣٩٦٣/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٢ المتضمن صورة عن السؤال رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٥ المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي ورداً عل السؤال المذكور.

ارجو أن ابين لمعاليكم ما يلي :

أولاً : - الرسوم او الاتعاب التي يتم تقاضيها حين اخراج البضائع من المناطق الحرة الى خارج البلاد او عند إدخالها الى البلاد لغايات الاستهلاك المحلي.

أ - يستوفى عن البضائع الخارجة من المناطق الحرة الى خارج البلاد بموجب بيانات ترانزيت ما يلي :

١ - واحد بالألف من قيمة البضاعة اجور العمل الاضافي سنداً للمادة ٢/أ/١٧١ من قانون الجمارك.

٢ - ٦ دنانير طوابع لكل بيان.

٣ - ٢٥٠ فلس ثمن كل رصاصة جمركية.

٤ - ٥ دنانير تعهد (في حالة تقديم تعهد على متن البيان) .

٥ - تم اعفاء البضائع الواردة والخارجة ترانزيت من والى المناطق الحره من رسم المرور والبالغ ثلاثة بالألف من القيمة سنداً لقرار تفسير القوانين رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ والمرفق صورة عنه.

ب - اما في حالة اخراج البضائع من المناطق الحرة الى داخل البلاد فانه يتبع ما يلي :

١ - بموجب بيانات الوضع بالاستهلاك للبضائع المدخلة للاستهلاك المحلي وتستوفي عنها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كأي مركز آخر وفق نوع البضاعة وبند التعرفة الخاص بها.

ج - بموجب كشوفات تحويل للبضائع المحولة من المناطق الحره الى اي مركز جمركي داخلي (جمرك

عمان مثلاً) اذا رغب اصحاب العلاقة بذلك وتستوفى عنها الرسوم التالية: -

١ - ٥ دنانير تعهد

٢ - ٢٥٠ فلس ثمن كل رصاصة جمركية.

د - بدل اتعاب شركات التخليص المرخصة في المناطق الحرة وتتقاضاه شركات التخليص وفق تعليمات اتعاب واجور المخلصين وتعديلاتها رقم ٢٦ تاريخ ١٩٨٤ والمرفق صورة عنها.

ثانياً - أ - تستوفى الرسوم في المراكز الحدودية عن البضائع الواردة ترنزيت للمناطق الحره وكما هو موضح بالبند أ من أولاً أعلاه.

ب - هناك بضائع تكون واردة للأردن - المنطقة الحره يتم ارسالها بموجب كشف تحويل وتستوفى الرسوم عنها كما يلي :

- ٥ دنانير تعهد

- ٢٥٠ فلس ثمن كل رصاصة جمركية

ثالثاً : المبالغ لتي تم تقاضيها مقابل فرق السنولار (دعم المحروقات) سواء عند ادخال البضاعة من الحدود الى المنطقة الحره او اخراجها من المنطقة الحره الى خارج البلاد.

أ - يستوفى في المراكز الحدودية رسم دعم محروقات عن الشاحنات غير الأردنية التي تكون وجهتها المناطق الحرة مبلغ .

- ٦٠ دينار عن كل شاحنة مصرية وسعودية .

- ٨٠ دينار عن باقي الشاحنات.

- تم اعفاء الشاحنات اللبنانية وشاحنات دول الخليج باستثناء السعودية.

من رسم دعم المحروقات وذلك حسب مبدأ المعاملة بالمثل وتم تفويض معالي وزير النقل بذلك.

ب - يستوفى عن الشاحنات المنظم بها بيان ترانزيت من المناطق الحره والتي تسير بقوة المحرك والمخزنة اصلاً في المنطقة الحره مبلغ ٨٠ دينار رسم دعم محروقات كونها شاحنة اجنبية وتعفى من هذا الرسم في حالة نقلها محملة على وسائط النقل المعدة لذلك.

جـ - أما الشاحنات غير الأردنية والمحملة بالبضائع من المناطق الحره الى خارج البلاد لا يستوفى عنها رسم دعم المحروقات كونه استوفى عنها رسم دعم المحروقات عند دخولها البلاد في المرة الأولى ولم تغادرها بعد.

رابعاً : تعفى البضائع الخارجة والواردة من وإلى المناطق الحرة ترانزيت من رسوم الخدمات وحسب الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الاردن وهذه الدول وعلى سبيل المثال تعفى البضائع المرسلة الى العراق من كافة الرسوم المشار اليها سنداً للاتفاقية المبرمة بين البلدين.

راجياً معاليكم التلطف بالعلم والاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وزير المالية / الجمارك

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٣/٤٣/٥٦٢٥٨

التاريخ ١٩٩٢/٨/٢٠

الموافق ١٤١٣/٢/٢١

بلاغ رقم ٣١ / سيارات

مدير جمرك

رئيس جمرك

مامور جمرك

لاحقاً للبلاغ رقم ٥٠ لسنة ٧٧ المتعلق بنظام بدل خدمات المرور على الطريق رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧.

ارفق طياً صورة عن قرار ديوان تفسير القوانين رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ والمنشور بعدد الجريدة رقم ٣٨٣٤ تاريخ ١٩٩٢/٧/١ والمتضمن عدم انطباق احكام المادة ٣/أ من النظام أعلاه على ما يلي : -

١ - البضائع الواردة ترانزيت من المنطقة الحره.

٢ - البضائع الخارجة ترانزيت من المنطقة الحرة.

أرجو الاطلاع والتقيد بذلك واعتباراً من تاريخه مع عدم الاخلال باجور العمل الاضافي المنصوص عليها بالمادة ١٧١ من قانون

الجمارك ، واعتبار بلاغي رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ لاغياً.

مدير عام الجمرك

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٣١٣٦٨/٦/٥

التاريخ ١٤١٠/١/٦ هـ

الموافق ١٩٨٩/٨/٨م.

بلاغ رقم (٨٩) لسنة ١٩٨٩

مدير جمرك

رئيس جمرك

مامور جمرك

ارفق طياً نص التعليمات المعدلة للتعليمات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ والخاصة باجور المخلصين الجمركيين للعمل بما جاء فيها.

مدير عام الجمارك

عادل القضاه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير :

بناء على تقرير اللجنة المرفق الخاص بمعالجة موضوع شركات التخليص في كل من مركز جمرك الرمثا والرويشد والعمري والمتضمن التنسيب بتخفيض اجور التخليص وذلك بناء على طلب الكثير من شركات التخليص ولمعالجة المشكلة الناجمة عن رد مبالغ من أجور التخليص للمصدرين لقاء التفاويض الصادرة عنهم بالتخليص على بضائعهم المارة بالترانزيت والمعاد تصديرها .. الخ.

وعليه ارجو أن ارفع لمعاليكم بطيه التعليمات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ الخاصة باجور المخلصين الجمركيين للتلطف بالموافقة عليها واعتبارها نافذة اعتباراً من التاريخ الذي ترونه مناسباً وذلك سنداً للصلاحية الممنوحة لمعاليكم بموجب المادة ١٨١ من قانون الجمارك.

مدير عام الجمارك

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٣/١٩/٣١٣٦٩

التاريخ ١٤٠٩/٢/٢٨ هـ

الموافق ١٩٨٩/٧/٢١م

تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤

خاصة بأجور المخلصين الجمركيين.

استناداً للصلاحية المخولة التي بموجب الفقرة ج من المادة ١٨١ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ ، اقر ما يلي :

مادة (١) : يعدل نص الفقرة ج من المادة (١) من التعليمات المشار اليها ليصبح كما يلي :

جـ - بيانات الترنزيت واعادة التصدير :

١ - جمرك الرمثا ، جمرك العمري، جمرك العمري، جمرك الرويشد :

أ - تحدد اجور التخليص من البضائع المعدلة بمبلغ (٥) دنانير عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

ب - تحدد اجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ (٥) دنانير للبيان الواحد مضافاً اليها واحد بالألف من قيمة الرسوم لغاية (٥٠٠) دينار وما زاد ذلك يستوفى نصف دينار عن كل الف دينار من مجموع الرسوم.

٢ - بقية المراكز :

أ - تحدد اجور التخليص من البضائع المعفاة بمبلغ (١٥) ديناراً عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

ب - تحدد اجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ (١٥)دينارا للبيان الواحد مضافاً اليها ثلاثة بالألف من قيمة الرسوم لغاية (٥٠٠٠) ديناراً وما زاد عن ذلك يستوفى ديناراً واحداً عن كل الف ديناراً من مجموع الرسوم.

مادة (٢) : كل من يخالف هذه التعليمات يطبق بحقه العقوبات المحددة بالمادة ١٧٤ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣.

مادة (٣) يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من ١٩٨٩/٨/١٥.

وزير المالية - الجمارك

باسل جردانه

الرقم ٥٧٤/١٩/٢

التاريخ ١٩٨٤/١/٧

تعليمات رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤

خاصة بأجور المخلصين الجمركية

استناداً الى الصلاحية المخولة الى بموجب الفقرة (ج) من المادة (١٨١) من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ اقرر ما يلي:

مادة (١) تحدد اجور المخلصين لقاء قيامهم بالتخليص على البضائع لحساب المستوردين على التالي:

أ - بيانات الوضع للاستهلاك ، ومعاملات الادخال المؤقت :

١ - جمرك عمان ، جمرك العقبة، البوندد، جمرك مطار الملكة علياء الدولي، الطرود البريدية.

أ - تحدد الاجور للبيانات التي لا تزيد قيمة البضائع فيها عن مبلغ (٥٠٠) دينار بمبلغ عشرة دنانير.

ب - تحدد الاجور للبيانات التي تكون قيمة البضائع فيها حتى (٢٠٠٠) دينار بمبلغ (٢٠) دينار.

جـ - تحدد الأجور للبيانات التي تكون قيمة البضائع فيها حتى (٦٠٠٠) دينار بمبلغ (٢٥) دينار.

د - تحدد الأجور للبيانات التي تكون قيمة البضائع فيها اكثر من (٦٠٠٠) دينار بمبلغ (٣٠) دينار.

هـ - تحدد الأجور لبيانات سيارات الصالون بمبلغ عشرة دنانير لكل سيارة ، اما السيارات الشاحنة والآليات الشاحنة والآليات الأخرى فتعامل بيانات البضائع كما ورد في الفقرات (أ - د) اعلاه.

و - تحدد الأجور عن المكبسات والحديد والمواسير والأخشاب التي يخلص عليها جمرك العقبة كالتالي:

١ - (٢٥٠) فلساً عن كل طن للارساليات التي لا يزيد وزنها عن (٥٠٠) طن.

٢ - (١٥٠) فلساً عن كل طن للارساليات التي لا يزيد وزنها عن (١٠٠٠) طن.

٣ - (١٠٠) فلس عن كل طن للارساليات التي يزيد وزنها عن (١٠٠٠) طن.

ز - تحدد الاجور للحاويات التي يخلص عليها في جمرك العقبة بمبلغ (٢٥) ديناراً لكل حاوية يضاف اليها مبلغ عشرة دنانير للحويات الأخرى في البيات الواحد.

ح - أمـا بيـانات الاثاث المستعمل وقطع غيار السيارات المستعملة وبيانات البضائع ذات المنشأ السوري المتعددة الأصناف فتحدد أجور التخليص عليها كما ورد في الفقرة (أ) اعلاه مضافاً اليها عشرة دنانير للبيان الواحد.

٢ - جمرك المنطقة الحره الزرقاء:

تحدد الأجور للبيانات التي يخلص عليها في المنطقة الحرة في الزرقاء حسب المعادلة المحددة في الفقرات (أ- د) من البند (١) أعلاه مع إضافة خمسة دنانير الى كل منها، أما بيانات السيارات فيستوفى مبلغ عشرة دنانير عن كل سيارة.

٣ - جمرك الرمثا ، جمرك العمري، جمرك الأجفور :

ب - بيانات الصادر :

- جمرك عمان :

أ - تحدد اجور التخليص لبيانات الصادر للخضار والفواكة بمبلغ عشرة دنانير لكل بيان.

ب - تحدد أجور التخليص لبيانات الصادر للبضائع الاخرى بمبلغ (١٥) دينار لكل بيان.

٢ - المراكز الجمركية الأخرى :

تحدد اجور التخليص لبيانات الصادر لكافة انواع البضائع بمبلغ عشرة دنانير لكل بيان.

جـ - بيانات الترانزيت واعادة التصدير:

١ - تحدد اجور التخليص عن البضائع المعفاة بمبلغ (١٥) ديناراً عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

٢ - تحدد اجور التخليص لبيانات البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ (١٥) ديناراً للبيان الواحد مضافاً اليها ثلاثة بالألف من قيمة الرسوم (٥٠٠٠) ديناراً وما زاد عن

ذلك يستوفى ديناراً واحداً عن كل الف دينار من مجموع الرسوم.

د - الكشوفات الفرعية:

١ - تحدد الأجور للكشف الفرعي للسيارات بمبلغ (١٥) ديناراً عن كل سيارة يضاف اليها (٥) دنانير عن كل سيارة تليها شريطة ان لا تتجاوز الاجرة عن الكشف الفرعي الواحد عن (٣٠) ديناراً.

٢ - تحدد اجور الكشوفات الفرعية للبضائع الأخرى بمبلغ (١٥) ديناراً عن كل كشف.

هـ - مانفستات الخروج

تحدد الأجور لمانفستات الخروج بمبلغ خمسة دنانير لكل مانفست.

بيانات الأمتعة :

تحدد الاجور لبيانات الامتعة بمبلغ خمسة دنانير لكل بيان.

ز - رخص الادخال للسيارات ، ودفاتر السيارات.

١ - تحدد اجور تعبئة رخص الادخال للسيارات بمبلغ (٢٥٠) فلساً للرخصة الواحدة.

٢ - تحدد اجور تعبئة دفاتر للسيارات بمبلغ (٢٥٠) فلساً للدفتر الواحد.

مادة (٣) كل من يخالف هذه التعليمات يطبق بحقه العقوبات المحددة بالمادة (١٧٩) من قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣.

مادة (٣) يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١٠.

وزير المالية - الجمارك

سالم مساعده

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٢٨٠٣٩/٢/٤

التاريخ ١٤١٠/١٠/١٧ هـ

الموافق ١٩٩٠/٥/١٢م

مدير جمرك

رئيس جمرك

مامور جمرك

ارفق طياً نص التعليمات رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٠ المعدل للتعليمات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ والخاصة بأجور

لمخلصين الجمركيين للعمل بما جاء فيها.

مدير عام الجمارك
المساعد لشؤون التعرفة
والانتاج والمكوس
محمد الطوالبة

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم ٢٨:٣٩/١/٣
التاريخ ١٩٩٠/٢/١٩
الموافق ١٤١٠/٧/٢٤هـ

تعليمات رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٠
تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ خاصة باجور المخلصين الجمركيين

إستناداً للصلاحية المخولة الي بموجب الفقرة ج من المادة ١٨١ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ٨٣، اقر ما يلي :

مادة (١) يعدل نص الفقرة ج من المادة (١) من التعليمات المشار إليها اعلاه ليصبح كما يلي :

(جـ) بيانات الترانزيت وإعادة التصدير:

١ - جمرك الرمثا :

أ - تحدد اجور التخليص عن البضائع المعفاه بمبلغ عشرة دنانير عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

ب - تحدد أجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ عشرة دنانير للبيان الواحد مضاف إليها واحد بالألف من قيمة الرسوم لغاية (خمسة الاف دينار) وما زاد عن ذلك يستوفى نصف دينارعن كل الف دينار من مجموع الرسوم.

٢ - جمرك العمري، جمرك الرويشد:

أ - تحدد أجور التخليص عن البضائع المعفاه بمبلغ (٥) دنانير عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

ب - تحديد أجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ (٥)

دنانير للبيان الواحد مضافاً إليها واحد بالألف من قيمة الرسوم لغاية (٥٠٠٠) دينار وما زاد عن ذلك يستوفى نصف دينار من مجموع الرسوم.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم ١٥٨٦٤/٢/٤
التاريخ ١٩٩١/٤/٣
الموافق ١٤١١/٩/١٨ هـ
بلاغ رقم (٣١) تخليص

مدير جمرك
رئيس جمرك
مامور جمرك

أرفق طياً نص التعليمات رقم (٤٩) لسنة ١٩٩١ المعدلة للتعليمات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ والخاصة بأجور المخلصين الجمركيين للعمل بما جاء فيها.

مدير عام الجمارك
المساعد لشؤون التعرفة والإنتاج والمكوس
محمد الطوالبة

تعليمات رقم (٤٩) لسنة ١٩٩١
تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ خاصة باجور المخلصين الجمركيين

إستناداً للصلاحية المخولة التي بموجب الفقرة (ج) من المادة (٨) من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ اقرر ما يلي :

مادة (١) يعدل نص الفقرة ج من المادة (١) من التعليمات المشار إليها ليصبح ما يلي :(ج) بيانات الترانزيت وإعادة التصدير

١ - جمرك الرمثا

تحدد اجور التخليص عن البضائع المعفاة بمبلغ عشرة دنانير عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات النقلة للبضاعة.

ب - تحديد أجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ ثلاثة عشر دينار للبيان الواحد مضافاً إليها من قيمة الرسوم لغاية (٥٠٠٠) دينار وما زاد عن ذلك

يستوفى ديناراً واحداً عن كل ألف من مجموع الرسوم.

٢ - جمرك العمري، جمرك الرويشد

أ - تحدد أجور التخليص عن البضائع المعفاة بمبلغ ثمانية دنانير عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

ب - تحدد أجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ ثمانية دنانير للبيان الواحد مضافاً إليها ثلاثة بالألف من قيمة الرسوم (لغاية خمسة الاف دينار) وما زاد عن ذلك يستوفي ديناراً واحداً من مجموع الرسوم.

٣ - بقية المراكز الجمركية

أ - تحدد أجور التخليص عن البضائع المعفاة بمبلغ (١٥) دينار عن كل بيان بصرف النظر عن عدد السيارات الناقلة للبضاعة.

ب - تحدد أجور التخليص عن البضائع الخاضعة للرسوم بمبلغ (١٥) دينار للبيان الواحد مضافاً إليها ثلاثة بالألف من قيمة الرسوم لغاية (خمسة الاف دينار) وما زاد عن ذلك يستوفى ديناراً واحداً عن كل ألف دينار من مجموع الرسوم.

مادة (٢) كل من يخالف هذه التعليمات يطبق بحقه العقوبات المحددة في المادة ١٧٩ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣.

مادة (٣) يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ ٩٩١/٤/٦ وتلغى التعليمات رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٠ المتبعة بالكتاب رقم ٢٨٠٣٩/٢/٤ تايرخ ١٩٩٠/٥/١٢.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

شكراً معالي الرئيس

زملائي النواب :

أتقدم بالشكر لمعالي وزير المالية على رده حول سؤال رسوم الترانزيت، ورغم إنني على علم بأن رسوم المرور علي الطرق قد أوقفت سنداً لقرار التفسير رقم

١٩٩٢/٢/٣، وإن بعض المستفيدين قد حصلوا على ردياتهم، إلاّ أن البعض الآخر وهم كثيرون لم يحصلوا على هذه الرديات بحكم التقادم التي أوضحتها التعليمات « إنه لا يجوز المطالبة بعد مرور ثلاث سنوات على المطالبة» ورغم أنّ هذه التعليمات من حيث المبدأ هي موضع احترامنا إلاّ أن عملية التأجيل التي كانت تتم من قبل لجان دائرة الجمارك للبث في استدعاءات المطالبة او عدم قبول هذه الاستدعاءات بالأصل لتسير حسب الإجراء الطبيعي في الدائرة والمماطلة في ذلك حرم أصحاب الحقوق من حقوقهم الذي كَفِلهُ لهم القانون والذي كان الأجدر بدائرة الجمارك اعتماد تاريخ الاستدعاء عند توريده للدائرة حسب رقم الوارد، وليس تاريخ إحضاره للقسم المختص و/أ وتحويله، لأن هذه العملية هي من صلاحية ديوان دائرة الجمارك وليس المواطن نفسه. وإنّ أي إجراء يخرج عن هذا التصرف الإداري يعني إهداراً للوقت وإضاعة حقوق المواطنين في المطالبة خلال المدة القانونية وهي ثلاث سنوات، ولديّ عدد من الإستدعاءات المقدمة لدائرة الجمارك ومختومة بختم الوارد وضمن المدة القانونية ولم يتم اتخاذ اي إجراء سوى حفظها في الديوان.

أما الطامة الكبرى فهي في قرارات الصرف التي صدرت من مدير عام الجمارك ولم يتم صرفها، أو ابلاغ صاحبها، أو المفوض، وخاصة في الفترة الواقعة ما بين ٩٤/٥/٢٨ إلى ٩٦/٨/٣٠ والتي فقد عدد من القرارات مع مرفقاتها الأصلية، ودون معرفة حقيقة الأمر.

هل صرفت أم لا؟ وإذا صرفت من استلمها ..؟

ومن الذي وقع على إستلام الشيكات ..؟ في الوقت الذي ما زال صاحب الحق أو المفوض عنه ينتظر الإسترداد. وهذا يدعونا إلى

التساؤل: هل ضاعت هذه القرارات؟ أم تمّ تنفيذها لصالح اناس غير أصحاب العلاقة؟.

سيدي الرئيس، الزملاء النواب

لقد راجعني احد المفوضين باستلام هذه الرديات وأشار إلى أن احد الرديات والبالغ مقدارها (١٦٩٠٠دينار) لصالح أحد الشركات غير الأردنية قد تمّ تقديم مطالبة بها باستدعاء لم تقم الشركة او مفوضه بتقديمه اصلاً. وان طلب الردية قد قدم من قبل شخص ما للإستفادة منها بطريقة غير شرعية وقد صدر بذلك قرار بصرف المبلغ يحمل رقم ١٠١٢٤٥/٦/١ تاريخ ٩٤/١١/٢٨.

وعندما اطلع المفوض بطريق الصدفة على هذه المطالبة تفاجأ وخاطب الشركة التي افادته انها لم تقم بتقديم طلب بالمطالبة، وعند مراجعة ديوان المحاسبة طلب الديوان ضرورة مراجعة الموقع على استدعاء المطالبة. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم يتم العثور على مُوقع الطلب بالردية.

والأمر أيها السادة واضح لأن هذا الشخصي يمكن ان يكون وهمياً. لذلك كان الأجدر بالدائرة أن تتحقق من اسماء مستلمي الشيكات، وسوف أسلم معالي الوزير صوراً عن بعض الاستدعاءات المقدمة ضمن المدة القانونية واختفت كما اختفت نفس بيانات الترانزيت، التي من المفروض أن تكون محفوظة لدى الدائرة.

إن مثل هذه القضايا تحتاج إلى المزيد من الإهتمام والتحقيق وصولاً للحقيقة. ونشكر ونقدر المخلص الوفي ونطالب ونعاقب المخل والمتلاعب والمهمل، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك معالي وزير المالية

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

كما اوضح سعادة النائب فإننا نفذنا تعليمات موضوعة في حينه، وعلى اي حال أمل من سعادة النائب تقديم الإستدعاءات التي لديه للنظر فيها ونعده بالنظر فيها حسب الأصول.

اما الحالة التي عرضها سعادة النائب سيتم التدقيق بها.. شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً السؤال الذي يليه..

السيد الأمين العام :

٤ ـ كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٨) تاريخ ٩٦/١/١٨ جواباً على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٩/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٣

معالي وزير الداخلية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤، والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الداخلية المكرم

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال : هل تقوم الوزارة بمراقبة اداء المحافظين؟ وما هي الية ذلك؟ وهل وجدتم خلال المراقبة محافظين متجاوزين لأدائهم الوظيفي؟

وهل هناك قوائم باسماء المحافظين لعشر سنين ماضية وانهم أخذوا خطوط باصات لانفسهم او باسم اولادهم او زوجاتهم او دخلوا شركاء مع غيرهم.

وهل حصلوا على امتيازات اخرى؟ وهل اخذوا قطع اراضي من الخزينة او المواطنين أثناء عملهم الوظيفي سواء كانوا محافظين سابقين أو حاليين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم م د / خاص / ٢٨

الموافق ١٩٩٦/١/١٨م

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع : أسئلة النواب

اشير إلى كتاب معاليكم رقم ٥٩/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/١٣، ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

أرجو أن أوضح لمعاليكم ما يلي :

١ - ورد في سؤال سعادة النائب الاستفسار عما إذا كانت الوزارة تقوم بمراقبة أداء المحافظين، وما هي آلية ذلك، وهل وجدت الوزارة خلال المراقبة محافظين متجاوزين لأدائهم الوظيفي، وهنا أود أن أؤكد بأن الوزارة تقوم بمراقبة أداء المحافظين باستمرار وبصورة دورية وذلك من خلال:

أ - الإجتماعات الدورية التي تعقد لهم في مركز الوزارة عملاً بأحكام المادة (١١) من نظام التشكيلات الإدارية رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٥ والنظام الذي سبقه، حيث يتم في هذه الإجتماعات مراجعة دقيقة وشاملة لكافة الأمور في محافظاتهم.

ب - دراسة وتدقيق كافة القرارات التي يتخذونها خاصة تلك الخاضعة للرقابة كقرارات لجان السير الفرعية في المحافظات، حيث يتم تدقيقها للتاكد من صحتها قبل تصديقها والموافقة عليها، مؤكداً هنا بأنه لم يسبق إن ورد للوزارة في المدة الأخيرة أي شكوى بحق أي منهم أو يستدل منها بأنهم قد تجاوزوا أدائهم الوظيفي.

٢ - ورد في سؤال سعادة النائب إستفساراً عما إذا كان هنالك قوائم بأسماء المحافظين لعشر

سنوات ماضية وهل أخذوا خطوط باصات لانفسهم أو باسم أولادهم أو زوجاتهم أو دخلوا شركاء مع غيرهم وهل حصلوا على أمتيازات أخرى، وهنا أود أن أوضح ما يلي :

أ - نعم تحتفظ الوزارة بقوائم بأسماء المحافظين الذين عملوا في هذه الوزارة منذ عشر سنوات ماضية سواءً كانوا محافظين سابقيين أو حاليين.

ب - على الرغم من عدم وجود ما يؤكد أن أياً من السادة المحافظين قد أخذ خطوط باصات لنفسه أو باسم أولاده أو زوجته أو دخل شريكاً مع غيره، إلاّ أنني قمت بالإتصال مع مدير الترخيص للوقوف على حقيقة الأمر.

ج - لم يوضح سعادة النائب في سؤاله مدار البحث ماذا كان يقصد أو يعني بالإمتيازات الأخرى وما نوعها بالتحديد.

٣ - أما فيما يتعلق باستفسار سعادة النائب عما إذا أخذ السادة المحافظون قطع أراضي من الخزينة أو المواطنين أثناء عملهم الوظيفي فإنني ارجو أن أوضح ما يلي :

أ - على الرغم من عدم وجود ما يؤكد تفويض أو تسجيل قطع أراضي من خزينة الدولة باسم اي من السادة المحافظين لدى هذه الوزارة فقد قمت بمخاطبة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة للوقوف على حقيقة هذا الأمر.

ب - وبالنسبة للأراضي الخاصة بالمواطنين فانني أؤكد مرة اخرى بأنه لم يسبق أن ورد إلى الوزارة أي شكوى أو تظلم تفيد بأن اي من السادة المحافظين قد أخذوا أو استولى على أراضي الغير.

هذا وحرصاً منا على الإجابة ضمن المدة القانونية فانني سأوافي معاليكم لاحقاً بتفاصيل الردود التي تصلنا من دائرتي الترخيص والاراضي والمساحة حال وصولها إلينا.

واقبلوا الإحترام

سلامه حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.

الأخوة الزملاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فأظن أن أي واحد منكم يقارن بين سؤالي وإجابة معالي وزير الداخلية السابق يجد المسافة الواسعة، حيث تجاهل معاليه جوهر السؤال وهو إمتلاك بعض المحافظين لخطوط الباصات والإمتيازات الأخرى التي حصلوا عليها عبر توليهم للموقع الإداري سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لقد أوضح معاليه أنه استفسر من الجهات ذات العلاقة وهي إدارة الترخيص ودائرة الأراضي وبالتالي فإنه كوزير لا علم له بوجود أية مخالفات وفي حال وصول إجابات الترخيص والأراضي فسيقوم بتزويد المجلس بها.

وأسال لماذا لم تجلب تلك المعلومات ضمن المدة القانونية ووزير الداخلية قادر على جلبها بالسرعة التي يريد.

معالي الرئيس، الأخوة الزملاء

إن القاصي والداني يعلم يقيناً من هم الذين تولوا مسؤوليات وطنية لخدمة الأمة ورعاية القوانين وتطبيق الدستور لكنهم كانوا أول من يخون الأمانة ويخرقون القانون والدستور.

لقد أحال بعضهم « المحافظة» التي يقود إلى مزرعةً يعطي ويمنع، ويقرب ويبعد، ويرعى الشللية والمحسوبية بل كان هو نفسه مركزاً للرشوة. ولا اقول هذا جزافاً بل أعتقد أنكم تعلمون أكثر مما أعلم في هذا المجال. لقد أثرى بعض المحافظين ثراءً فاحشاً وكل ذلك بعلم معالي وزير الداخلية السابق وكنت أتمنى لو عُرض هذا السؤال قبل أن يغادر الوزارة وعندها سأواجهه بالأسماء والتواريخ التي حجبها هو عن ممثلي الأمة الذين أدعوهم وبالسرعة الممكنة لإخراج قانون (من أين لك هذا؟) إلى حيز الوجود وعندها سيكون الكثيرون ممن خانوا الأمانة تحت طائلة المسؤولية.

إن تستر معالي وزير الداخلية السابق على هذا الأمر الذي يعلمه الناس ويعلمه الذين يملكون خطوط الباصات، ويعلمه الذين حرموا من أخذ هذه الخطوط، هذا التستر له معانيه ودلالاته وليست هذه هي الممارسة الوحيدة ولو كنا نعيش حالة مؤسسية لتمت محاسبة كل مسؤول عن الفترة التي يقضيها في المسؤولية حفظ أم ضيّع؟! ولديّ الكثير مما احمله في جعبتي عن ممارسات معالي الوزير بل والتي لا يزال يمارسها حتى بعد إخراجه من الوزارة عبر الذين له عليهم مِنّةٌ مما سأطلع عليه معالي وزير الداخلية الجديد. وإنني على أمل كبير أن حكومة الثورة البيضاء ستقوم بإجراء التطهير اللازم مما ستذكره في بيانها اليوم حول مطاردة الفساد ورموزه. وان بعض المحافظات المنكوبة بانتظار الفرج من الله تعالى ثم من الحكومة لإزالة الهموم ورموزها التي جثمت على قلوب الأهالي حتى باتت بعض الأسماء مقرونة بكل سلبية تخطر على بال إنسان حضاري وطني مخلص، فهلا اسرعت الحكومة بإجراءاتها؟

«امل ذلك» وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء : سيدي الرئيس

مع الإحترام والإحترام الشديد لسعادة النائب وإذا كانت الإيماءات والإيحاءات والمعلومات التي تكلم بها الأخ النائب موثقة ودقيقة أنا لا أعتقد أن الأمر يحتاج إلى حكومة جديدة ولا إلى وزارة جديدة، فليتقدم بها إلى النائب العام أو أي جهة يراها مناسبة لمتابعة الموضوع. وإذا لا يرغب هو أن يتقدم بها بنفسه فليتقدم

بهـا إلى الحكومـة ونحن سنقـوم بالواجب المناط فينا .. وشكراً

معـالي رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس، البند الذي يليه

السيد الأمين العام :

٤ ـ الإقتراحات برغبة

معالي رئيس المجلس :

كـمـا جـرت العـادة السـادة الزمـلاء إذا رأيتم ذلك مناسـبـاً أن تحال الاقتراحات برغبة إلى اللجنة الإدارية، هل ترون ذلك مناسباً؟ إذن وتحال إلى اللجنة الإدارية .

ـ وهذا هو نص الإقـتـراحـات التي قدر المـجلس إحـالتـهـا للجنة الإدارية ..

١ ـ إقـتـراح برغـبـة رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٨، مـقـدم من سـعـادة النائب الدكتـور أحـمـد الكوفـحي، بشأن استـمـرار صـرف المـعونة الشـهـرية المـتكـررة من صندوق المعونة الوطنية للأسرة التي تتوفر فيها الشروط.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ٢٢ / رمضان / ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٦/٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الإقتراح : أقترح استمرار صرف المعونة الشهرية المتكررة من صندوق المعونة الوطنية للأسرة التي تتوفر فيها الشروط، ولو بلغ أحد ابنائها سنّ الثامنة عشرة حالة كونه لا يعمل، أو إيجاد عمل يمكنه من الإنفـاق على أسـرته، وتعـديل التعليمات تبعاً لذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. أحمد الكوفحي

٢ ـ إقـتـراح برغـبـة رقم (٣٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٨، مـقـدم من سـعـادة النائب الدكتـور أحـمـد الكوفـحي، بشـأن تصنيف حـملة البكالوريس في قسم الآثار اسـوة بزملائهم في قسم السياحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ ٢٢/ رمضان / ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٦/٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة التالي على المجس الموقر:

نص الإقتـراح : إن الأصل في تعيين حملة البكالوريوس أن يكونوا مصنفين فـاقـتـرح تصنيف حـملة البكاوريس في قـسم الآثار أسـوة بزمـلائهم في قسم السـياحـة، علماً بأنهم يعلمـون جـمـيـعـاً في وزارة واحدة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

د. أحمد الكوفحي

السيد الأمين العام :

٥ ـ طلبـات الإسـتـقـالة من عضوية اللجان.

معالي رئيس المجلس :

السـيـد الأمـين العـام قـبل أن تقـرأ طلبات الإستقـالة وردتني رسـالة من الزمـلاء السـادة أحـمـد الكسـاسـبـة والدكتور أحمد القضـاة يطلبون فيها العودة عن استقالاتهم الموجودة في جدول الأعمال.

السيد الأمين العام :

١ ـ طلب إستـقـالة من عضـوية (مـقـرر) لجنة اسـتـراتيـجـية الطاقـة والمـيـاه مـقـدم من مـعـالي النائب المهندس حماد أبو جاموس.

مـعـالي رئيس مـجس النواب الأكرم

تحية طيبة وبعد،،

فأرجو قبول إستقالتي من مقرر لجنة الطاقـة والميـاه مع الإحـتـفـاظ بعـضـويتي كـعـضـو في تلك اللجنة وشكراً

١١ / ٢ / ١٩٩٦

أخوكم

حماد ابو جاموس

السيد الأمين العام :

٢ ـ طلب إسـتـقـالة من عضـوية اللجنة المالية مقدم من سعادة النائب السيد سميح الفرح.

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

أرجو التكرم بقبول إستقالتي من اللجنة المالية اعتباراً من ١٩٩٦/٢/١١.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام

١٩٩٦/٢/١١

المخلص سميح الفرح

معالي رئيس المجلس : حسناً، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٦ - الإستماع إلى البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي.

معالي رئيس المجلس :

أيها الزملاء ، أدعو دولة رئيس الوزراء للتقدم ببيان الحكومة الوزاري، دولة الرئيس تفضل.

دولة رئيس الوزراء : بداية أعتذر على طول البيان، نطلب خاصة من الإخوان الأمان بعد إتهامنا بطول اللسان.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربّ افتح بيننا وبين قومنا بالحق، وأنت خير الفاتحين»

رب اجعل هذا بلداً آمناً، وارزق أهله من الثمرات» صدق الله العظيم

معالي الرئيس،

أيها الزملاء نواب الأمة المحترمين

اما وقد كرمني ربي تعالى، بثقة مولاي صاحب الجلالة الهاشمية سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي اختار رئيس وزرائه نائباً من بينكم، يشرف بالإنتماء إليكم، ويعتز بالإنتساب لكم، يعتد بوقوفكم معه، ومساندتكم له، يستنير بمشورتكم، وينهل معكم من معين الديموقراطية الحرة الصادقة المشرفة التي تمثلون. فإني اتقدم إليكم ببيان حكومتي طالباً الثقة على أساسه آملاً مؤازرتكم ودعمكم.

وإني بهذا البيان إنما افصل خطاب التكليف السامي، وأعرضه بمزيد من الشواخص التأشيرية، وألتزم تماماً بخطوطه العريضة،

وبتفاصيله ودقائقه، على أنني، ومن قبيل الإعتراف بما أنجز قبلنا المخلصون الذين شرفهم الله بحمل المسؤولية، من إنجازات ساطعة في كل ميدان وصعيد، فإني أرى في هذه الحكومة حلقة متصلة بما قد تحقيقه حتى الآن. على أن الجديد هو حجم التحدي، ونوعه بعد كل التحولات التي أصابت المنطقة والأمة والعالم.

وينبغي أن أعترف أمامكم أن المسؤولية التي تنتظرنا جسيمة،وإن التحدي كبير، وما لم تتضافر الجهود للتصدي لقضايا البطالة، والغلاء، والفقر، ولمواجهة الترهل الإداري، والتسيب، فإن هذه المشاكل ستتفاقم ويصعب حلها من بعد.

وإذا كنا لا ننشد حملاً هيناً، بل نطلب سنداً قوياً، فإن حكومتي عازمة كل العزم، بعون الله وبدعم ورعاية جلالة الملك المفدى، على حملُ مسؤولياتها دون إرجاء أو تسويف وذلك من خلال اشراك أوسع قطاعات شعبنا وكفاءاته ومختصيه لدراسة الواقع الراهن بتحدياته النوعية وصولاً إلى اجتراح الحلول الوطنية الكفيلة بتحقيق تقدم في هذه المضامير.

إن شعبنا الأردني الطيب النبيل قد صمد للتحديات القاسية التي واجهته، وصبر واحتسب وصدق العهد، ومن حقه علينا أن نعوض عليه ما فاته، وان ننتقل معه وبه إلى عهد جديد أكثر رخاء وبحبوحة ونماء، ولقد اثبت هذا الشعب أنه أهل للثقة، متفهم، صابر، ذكي يستوعب ظروف المرحلة، وثقت به قيادته فوثق بها، وصدقته فصدقها، فتمكنا بهذا التلاحم والتلازم الروحي من عبور مخاطر الإمحاء إلى سيف الأمان والبقاء.

ايتها الزميلة ، الزملاء المحترمون،

اسمحوا لي باديء ذي بدء أن أعلن أمامكم التزام حكومتي بالمرتكزات والمباديء التالية:

إن إرادة التغيير الشامل التي

أطلقها صاحب الجلالة إنما تعني الجميع:

الشعب ومجلس الأمة، والقضاء، والإعلام والحكومة، والقطاع الخاص. فلا يظنن طرف أن المسؤولية ليست مسؤوليته، أو أن التحدي يعني سواه دونه، وإنما هي إرادة شاملة، وعمل جماعي، لا يمكن أن يقوم به طرف دون آخر. وليس من حق احد أن يشعر بالحيدة والتحلل من الشعور بالواجب ملقياً العبء على كاهل الغير. فالجميع شركاء بالغنم ولاغرم.

وهذا يقتضي بالضرورة عدم طغيان سلطة على سلطة أو جهة على جهة، بل تعظيم دور الجميع، بالدقة والتوازن الذي رسمه الدستور، ومن هنا إلتزامنا القاطع والحازم بذقبة القانون، ودور البرلمان بالتشريع والرقابة والشورى، ومسؤولية الحكومية تجباهه بكل احترام وإيجابية.

ومن هنا أيضاً التزام الحكومة بسيادة القانون، وإستقلال القضاء ورعاية القائمين عليه وصون مكانة القضاة.

إن ما تحقق لشعبنا من اتساع النهج الديموقراطي وتعميقه، ومشاركة أبناء شعبنا في صنع القرار الديموقراطي عن طريق حق الانتخاب الحر النظيف للبرلمان، وللمجالس البلدية، وللنقابات، والإتحادات النوعية، والجمعيات ، كلها منجزات ستصان، وتحترم وتعمق، وتطور بما يعطيها دور أكبر، ومصداقية أكثر، وستتعهد حكومتي أمامكم بازالة اية شوائب قد تكون قد لحقت بالنهج الديموقراطي أو مست بحقوق المواطنين المقدسة، أو أصابت حرية الصحافة، أو العمل النقابي. كل ذلك ضمن الشرعية الدستورية والقانونية.

وسنعمل على صون الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، وسنمنع أي تجاوز أو مساس بهذه الحقوق، وذلك ضمن المعايير

المتعارف عليها عالمياً، والتي بشرت بها الديانات السمحة ومبادىء الثورة العربية الكبرى، ونص عليها الدستور الأردني والميثاق الوطني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتجسيداً لمبادىء العمل الديموقراطي القائم على التعددية السياسية وحرية الرأي وسيادة القانون فسنعمل على تعميق الحوار البناء مع كافة التنظيمات السياسية والحزبية المجازة قانوناً، والتعامل معها كهيئات وطنية شريكة في مسيرة بناء الدولة النموذج التي أرادها الحسين.

وسنتقدم منكم بقانون الإنتخاب لنعظم فيه من الديموقراطية والنزاهة مستفيدين من التجارب التي تراكمت، وسنسند فيه إلى هيئة قضائية أمر الإشراف على الإنتخابات النيابية ضماناً لحياد الحكومات، ولقطع كل سبيل للتدخل في خيار الشعب، وحقه في انتخاب ممثليه.

وإن حق المواطنة والجنسية حق إنساني وأخلاقي ودستوري، والإخلال به إساءة للكرامة الإنسانية،ونقض للدستور.

وسنسعى لرفع مستوى الأعلام المسؤول، وتقويته، ودعمه ومشاركته في بلورة الموقف الأردني، وجلائه، وإدامة الحوار الوطني وتعزيز المصداقية في عيون مواطنينا، وعيون الغير.

وستحارب حكومتي بدون هوادة أو تردد كافة أشكال الفساد المالي أو الإداري أو الأخلاقي، ولن يثنيها عن ذلك أي اعتبار مهما كان. ذلك إن هذه الآفات تقوض المجتمع، وتضيع المنجزات، وتسيء لصورتنا المشرقة وتخل بأمن وطننا واستقراره.

أما جيشنا العربي، ومؤسساتنا الوطنية الأمنية، فستظل كما كانت دوماً قرة عين القائد والشعب وموضع الرعاية والإهتمام والبذل، وسنمكنها من أداء ما أنيط بها من مهام جسيمة حفاظاً على الوطن

وأمنه وسلامته واستقراره وصوناً لمنجزاته ونمائه وحريات أبنائه وسيادة القانون والشرعية.

ومن الواجب أن أؤكد أن الحرية والمسؤولية صنوان ، لا مكان لإحداهما دون الأخرى، فالحرية دون مسؤولية تؤدي إلى الفوضى وطغيان فئة على فئة، ورأي على رأي كما تؤدي إلى المواجهة والفوضى والإنحلال.

كما أن السلطة دون حريات تؤدي إلى زوال دولة القانون، وتلغي حق المواطن الأقدس في التعبير والمشاركة في الحياة السياسية والإنتماء.. ومن هنا التزام حكومتي المطلق بالحريات الأساسية التي كلفها الدستور، والتزامها في نفس الوقت بسيادة القانون وإنفاذ هيبته ومصداقيته.

ولم تكن مواقف الأردن إلا مع أمته، مناضلاً في سبيل الإستقلال مع المناضلين، ومحارباً مع المحاربين، داعياً لاسترداد الحقوق مع الداعين.

وإن الإنتماء العربي والإسلامي للأردن ليس موضع مراجعة، أو إعادة نظر إلا بمقدار ما يقوى من ذلك الإنتماء، ويوجه الطاقات للم شمل الأمة، منطلقين من ميثاق الجامعة العربية، والتزاماتنا تجاه دول المجموعة العربية، والعمل لمزيد من إيقاف تدهور أوضاع الأمة، وإقالة عثرتها، وصولاً إلى ما ننشد من وحدة الهدف، ووحدة الصف، لتتسنم أمتنا المكانة التي تليق بها في هذا العالم المتغير. وينبغي أن نعترف أن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي ولا بد أن تبنى علاقاتها مع الأقطار العربية، على المصالح الإقتصادية، والروابط الثقافية العلمية والإجتماعية المتشكابة.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

إن الحكومة تعتبر نفسها مع هذا المجلس الكريم وحدة واحدة فيما يتعلق بالحفاظ على الوطن ومكتسابته، ولذلك تعتبر في طليعة

أولوياتها الحفاظ على قواتنا المسلحة ودعمها بكل ما تحتاجه من وسائل التسليح والتجهيز لتبقى درع الوطن وسياجه ومجال اعتزاز الشعب والقيادة ووريثة جيش الثورة العربية الكبرى التي قادها الهاشميون لتحرير الأمة من التبعية والإستعمار.

وفي مجال السياسة الخارجية، فإن الحكومة اهتداء بكتاب التكليف السامي ستعمل على ترسيخ دور الأردن المحوري في الحقلين الدولي والعربي والحفاظ عليه وتنميته، ذلك أن الأردن بحكم موقعه وقيادته الهاشمية الفذة، وطاقات شعبه الخلاقة، وسياساته المتزنة المعتدلة قد اكتسب دوراً مهماً ومحورياً على المستويين العربي والدولي، وستبقى الحكومة محافظة على هذا الدور الوطني والقومي من أجل رسم معالم بناءة مشرقة لأبناء بلدنا وأمتنا، دون كلل، وسنقوم بواجبنا حيال مصالح الوطن والدفاع عنه في كافة المحافل مسترشدين في ذلك كله بخطى قيادتنا الهاشمية الملهمة التي اتسمت تاريخياً ببعد الرؤية بدقةالإستشراف والوسطية والجرأة، مما اكسب الأردن مصداقية عالية وسمعة عالمية جعلت منه مفتاحاً لأي تحرك سياسي في المنطقة.

وتلتزم حكومتي باحترام ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية القائمة على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وأمنها، فلقد شاركنا في قوات حفظ السلام الدولية في يوغسلافيا السابقة وهي المشاركة التي ثمنّها لنا المجتمع الدولي وعززت من مكانة الأردن الدولية كدولة راعية ومحبة للسلام، وستشارك قواتنا المسلحة الباسلة ضمن قوات إقامة السلام الموكلة بتنفيذ اتفاقية «ديتون» التي تمت أخيراً بين البوسنيين والكروات والصرب.

وفي هذا السياق تلتزم حكومتي باحترام حقوق الإنسان، وحق

الشعوب في تقرير مصيرها، وستحترم وتنفذ تعهدات الأردن الدولية ومعاهداته الملتزم بها، وسنسعى بروح مخلصة لإقامة السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وفي مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية الشقيقة في جهودها ومباحثاتها لاقامة السلام وترسيخ الأمن في الاراضي الفلسطينية وفي سعيها لنيل حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني على أرضه وإقامة دولته المستقلة عليها بعاصمتها القدس العربية،كما تؤكد الحكومة على مساندتها للأشقاء في سوريا ولبنان في سعيهم لاقامة السلام العادل واسترداد حقوقهم وأراضيهم ومياههم ضمن مفهوم الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

هذا وستبذل حكومتي قصارى جهدها وبكل جد وإخلاص للتخلص من رواسب غزو الكويت والعدوان عليه وما نجم عن حرب الخليج من زعزعة التضامن العربي، ولإعادة بناء هذا التضامن على قاعدة علاقات عربية تقوم على مواثيق وقواعد متينة وراسخة تحول دون أخطاء الماضي وخطاياه وكوارثه، وضمن هذا الخط العربي الواضح ستعمل الحكومة على تعزيز ما تحقق من الزيارة الملكية للمملكة العربية السعودية إضافة إلى التعاون المستمر والوثيق مع جمهورية مصر العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وكافة الأقطار الشقيقة بما في ذلك الكويت الشقيق الذي بدات مقدمات عودة العلاقات معه تلوح في الأفق.

أما بالنسبة للعراق الشقيق فإننا نعلن حرصنا على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، ونعلن في الوقت نفسه أننا مع الشعب العراقي ومع كل جهد من شأنه أن يخفف من معاناته وتمكينه من حقوقه في الحرية والديموقراطية والتعددية التي تنسجم مع ما في مكوناته من تعددية وتنوع.

وستقوم الحكومة بتنفيذ

الاتفاقيات المنبثقة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ولقد بدأت عملية التفاوض حول حقوق النازحين، كما ستبدأ قريباً بالتفاوض حول حقوق اللاجئين وإملاك الغائبين الاردنيين في إسرائيل وذلك تمشياً مع بنود المعاهدة. كما تولي الحكومة موضوع المعتقلين الأردنيين في السجون الإسرائيلية وغيرها من الدول اهتماماً خاصاً وستستكمل الجهود التي بدأت في هذا المجال لاطلاق سراحهم في أسرع وقت ممكن.

وستواصل الحكومة جهودها لتنمية علاقات الأردن الدولية في شتى الميادين وتؤكد عزم الأردن على سرعة التوصل لإتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ولإقامة منطقة للتجارة الحرة حسب مقررات وإعلان مؤتمر برشلونه الأوروبي المتوسطي الذي اقيم في تشرين الثاني الماضي.

وفي ما يتعلق بحقوق المواطنين في الجنسية فإن حكومتي تنظر إلى هذا الأمر بمنتهى الجدية إنطلاقاً من إيمانها بنصوص الدستور وروحه وستعمل على معالجة وتصويب جميع المشكلات المتعلقة بجوازات السفر دون إنتقاص لحقوق أي من أبناء هذا الوطن وبناته بغض النظر عن أصولهم ومنابتهم.

وستقوم وزارة الداخلية بإنشاء مكتب دائم للرقابة الداخلية على أجهزتها المختلفة للتأكد من سلامة إجراءاتها لتكون ضمن القوانين والأنظمة وعلى أعلى درجة من النزاهة، ومنسجمة مع معيار المصلحة العامة بعيدة عن المحسوبية والمزاجية، وستراقب هذه اللجنة علاقات الموظفين بالجمهور حتى تكون علاقات يحكمها القانون وبساطة الإجراءات خالية من نمط الفوقية والاستعلاء.

وستكون اللجنة بإذن الله مكونة من كوادر مختصة عرف عنها النزاهة

والحيادية في العمل، هاديها ونبراسها سيادة القانون والمصلحة العامة وإعطاء الحقوق لأصحابها دون تمييز.

وتنفيذاً لكتاب التكليف السامي فإن حكومتي ستعزز دور وزارة الداخلية لتنهض بالمسؤوليات التي انيطت بها في قانون الأمن العام والدفاع المدني والقوانين الأخرى المتصلة بها. وسوف يقوم وزير الداخلية بمتابعة الاجراءات التي ينفذها جهاز الأمن العام تحقيقاً للحفاظ على أجواء الأمن والاستقرار وإشاعة روح الطمأنينة في ربوع وطننا الغالي.

والتأكد من سلامة الإجراءات وقانونيتها، وسيشكل مكتب مراقبة في مديرية الأمن العام للتحقق من سلامة الإجراءات وحسن تنفيذها بروح العدالة والمساواة بين المواطنين كافة وذلك طبقاً للتعليمات التي يضعها وزير الداخلية.

وفي الوقت نفسه سوف تقوم الحكومة بتوفير الدعم اللازم لهذه الأجهزة حتى تقوم بواجباتها على اكمل وجه في ظل الديموقراطية وسيادة القانون.

هذا وستعمل وزارة الداخلية في مجال منح خطوط الحافلات ومكاتب التكسي وما إلى ذلك، على وضع اسس تتسم بالشفافية والعدالة والوضوح وتلبي الاحتياجات الضرورية وتخفف معاناة المواطنين اثناء تنقلاتهم اليومية.

وفي مجال القضاء، تؤكد حكومتي التزامها التام باستقلال السلطة القضائية وحرصها على هيبة القضاء وحرمتة وعدم التدخل في شؤونه، وفي سبيل ذلك ستولى حكومتي هذه السلطة الرعاية اللازمة من حيث تعديل التشريعات المتعلقة بالتقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية القطعية لجهة التسهيل على المواطنين واقتضاء الحقوق باقصر الطرق ومن حيث توفير الظروف المناسبة للقضاة حتى يتمكنوا من

النهوض بمسؤولياتهم في احقاق الحق والعدالة في ظل دولة القانون والمؤسسات، وسترفد الحكومة المعهد القضائي الأردني بأعلى الطاقات والخبرات ليتمكن المعهد من تهيئة الكوادر القضائية ورفد الجهاز القضائي بقضاة ذوي سوية وكفاية عالية لخدمة رسالة القضاء السامية واهدافه النبيلة.

تؤمن الحكومة بأن المناخ السياسي الذي يشهده الأردن والمنجزات الحضارية التي تمكن من تحقيقها تستدعي ان يواكبها رؤية إعلامية قوامها الشفافية والمصداقية والانفتاح على مختلف وسائل الاعلام والتواصل معها ووضع المواطن في صورة ما يجري من احداث وما يتخذ من قرارات، وعليه فستعمل الحكومة على تحقيق ما يلي :

- إعادة هيكلة قطاع الاعلام الرسمي بحيث يصبح دوره الرئيسي إعطاء المعلومة الدقيقة وتحليل الموقف ونشر الوعي لدى المواطنين فيما يجري وتحقيق أكبر قدر ممكن من التواصل مع الاعلام الخاص الداخلي والخارجي حتى يكون اعلام دولة ووطن ورسالة.

- تعديل قانون مؤسسة الأذاعة والتلفزيون وإعادة هيكلة وكالة الأنباء الأردنية بحيث تحقق كل مؤسسة منهما استقلالها المالي والإداري وتدار من قبل مجلس إدارة من ذوي الخبرة والدراية والكفاءة بما يبرز صورة الوطن الحضارية، ويعزز قدراتها على المنافسة.

- إعادة هيكلة دائرة المطبوعات والنشر لتصبح معنية بشؤون التوثيق واصدار النشرات الإعلامية وقياس الرأي العام إضافة إلى قيامها بدور رقابي في مجال النظام العام والأداب وفق القانون.

- تلتزم الحكومة بإنها لن تتقدم بأية تشريعات تحد من الحريات المكتسبة في مجال الصحافة والإعلام، وان اية تشريعات جديدة لن تقدم إلاّ بعد التشاور مع أصحاب

الشأن والإختصاص في هذين الحقلين، وسيكون المعيار في ذلك دائماً العمل على رفع سقف هذه الحريات ورفع سقف المسؤولية في نفس الوقت.

- بعد ان يتحقق ذلك كله ستقوم الحكومة بإلغاء وزارة الإعلام وفك ارتباط مؤسسات الاعلام الرسمية بها وتعيين وزير دولة لشؤون الإعلام يكون بمثابة ناطق رسمي بأسم الحكومة، وسيتم استصدار القرارات الدستورية المحققة لهذا الهدف.

وفي مجال التنمية الإدارية، فإن الحكومة تؤمن بضرورة تطوير نظام الخدمة المدنية والتشريعات التي تحكم الوظيفة العامة بشكل يؤدي الى المزيد من التركيز على سيادة القانون والنزاهة والموضوعية في التعيين والترقية، هذا وتلتزم الحكومة أمام مجلسكم الكريم بإنها ستكون على أعلى مستوى من العدالة في التعيينات في الوظيفة العامة ودراسة اي تجاوزات وملاحقتها وتصويبها، وإنها بتعاونكم ستبذل قصارى جهدها في اجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الاداري عن طريق مكفأة المتميز ومعاقبة المسيء.

وستستمر وزارة التنمية الادارية في تقديم خدمات التدريب بكافة مستوياتها وتخصصاتها من خلال خطة وطنية متطورة.

ولن تألوا الحكومة جهداً في تفعيل وتعميق مفهوم اللامركزية الإدارية ودور المجالس التنفيذية والاستشارية في المحافظات والألوية لضمان أكبر قدر ممكن من المشاركة الوطنية في صناعة القرارات واتخاذ ما يلزم لتبسيط الاجراءات وتخفيف العبء عن المواطنين بعيداً عن الروتين القاتل والتسويف والماطلة في اداء المعاملات.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

إننا إذ نرى في المنابر شرف الرسالة وتبليغها بالحكمة والموعظة الحسنة ونرفض ان يخرج المنبر عن رسألته للتجريح او خدمة لأفكار خاصة، فإننا نرى في الوقت نفسه ان تكون المنابر معبرة عن ضمير الأمة وقضاياها المصيرية مع الحق ضد الباطل، مع الفضيلة ضد الرذيلة، مع الأردن وأمنه واستقراره وازدهاره في وجه المشكيين وبناء عليه فستبدأ وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بتنفيذ برنامج شامل لتأهيل الوعاظ والإئمة يتولاه مركز تأهيل الوعاظ والأئمة التابع للوزارة بهدف النهوض بمستوى هذا الجهاز،حيث تم رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ ذلك، وستستمر الوزارة في تنفيذ مشروعات اللجنة الملكية لإعمار مساجد ومقامات الصحابة والشهداء.

وفي تكثيف الجهود في رعاية المساجد ودور القران الكريم والمعاهد الشرعية والمراكز الثقافية والإسلامية،وتطوير إجراءات تنظيم الحج والعمرة. وإن استثمار العقارات الوقفية، وأموال الزكاة سيكون في اطار التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة للدولة بحيث تتكامل أغراض هذه المرافق الحيوية مع النشاط الاقتصادي العام.

سيدي الرئيس،

إن الإسلام دين تسامح وعفو ودين يسر وعمل، وإن الرسالة المحمدية التي جاءت بالهدى ونور الحق لنقل الناس من الظلمات إلى النور.

ومن هذا المنطلق فإن حكومتي ستتولى إبراز الوجه الحقيقي الحضاري للإسلام السمح في مواجهة الحاقدين والمشككين الذين يدعون بأن الأصولية الإسلامية وراء الإرهاب وموجات العنف في العالم.

وفي مجال الثقافة، فإن الحركة الثقافية ستظل موضع رعاية دائمة لتعزيز حرية التعبير والتفكير وحماية الإبداع ودعم الكتاب والأدباء والمبدعين وستضع حكومتي في

إهتماماتها دعم مؤسساتنا الثقافية وانفتاحها الواثق من نفسه على ثقافات الآخرين دونما إحساس غير مبرر بالنقص.

وفي هذا الصدد ستعمل الحكومة على فتح مراكز ثقافية في إربد ومعان والطفيلة والكرك واستكمال إنشاء مديريات للثقافة في محافظات العقبة ومادبا وجرش وعجلون وتمكين المديريات الموجودة في المحافظات كافة من اداء دورها الفاعل والمؤثر في الحركة الثقافية والعمل على توسيع هذا الدور وتطويره، وستولي الحكومة عناية خاصة للروابط والإتحادات والهيئات الأهلية الثقافية، وفي هذا المجال فإننا نسترعي انتباه مجلسكم الكريم إلى الاهتمام بمشروع قانون نقابة الفنانيين الأردنيين الذي هو بين يدي مجلسكم الكريم الآن.

وستعمل الحكومة على اتمام إنجاز متحف الحياة السياسية الأردني (عهد المغفور له المؤسس جلالة الملك عبدالله بن الحسين) في مبنى البرلمان القديم ليقوم بدوره في إغناء الحركة الثقافية وتعريف الاجيال الجديدة من الشباب الأردني بمنجزات الملك المؤسس والرعيل الأول ممن أسهموا في تأسيس الدولة الأردنية الحديثة.

وستتابع وزارة الثقافة إقامة الملتقيات الثقافية في عمان والمهرجانات المسرحية الهادفة وستولي المزيد من العناية بثقافة الطفل كما ستبذل الوزارة أقصى جهدها لتفعيل أداء الهيئات الثقافية المسجلة لديها والتي تزيد على ماية وثمانين هيئة.

حضرة الزميلة

حضرات النواب المحترمين

أدى التوسع العشوائي في التخطيط إلى خلق إربكات تنظيمية أدت إلى تحجيم الرقعة الزراعية، كما أدى الإنتشار في البناء بصورة غير منظمة إلى خلق أعباء اضافية في

تأمين الخدمات المختلفة.. ومن هنا جاء إهتمام الحكومة بالتخطيط الإقليمي، وتحديد استعمالات الأراضي للأنشطة المختلفة، بشكل منهجي، والحد من التوسع العشوائي والأبنية على حساب الأراضي الزراعية وذلك بتفعيل دور لجان التنظيم المحلية واللوائية كما ستعمل الحكومة على حل مشكلة إفراز الأراضي الزراعية خدمة لصغار المزارعين وحلاً لمشكلة الإفراز ما بين الورثة والشركاء.

تؤمن الحكومة أن المجالس البلدية هي النواة الأساسية في البناء الديموقراطي والتنمية المحلية، وتعميق اللامركزية، وتعزيز المشاركة الشعبية، واتصالها المباشر بحياة المواطنين.

ويتركز دورها على تفعيل دور هذه المجالس ومساعدتها في النهوض بمسؤوليتها في مجال تنمية وخدمة المجتمعات المحلية.. وضمان إستقلالية هذه المجالس في إطار من احترام القانون، ودعم هذه المجالس لتمكينها من الإستقلال المادي، والإعتماد على مواردها الذاتية من خلال توجيهها نحو المشاريع الإنتاجية وغيرها، ونحو آليات فاعلة لتحصيل مستحقاتها المالية.. والعمل على استنباط صيغ تعاونية بين المجالس البلدية المتجاورة وتشجيع المجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة على زراعة الحدائق والغابات العامة بهدف خلق بيئة نظيفة في سبيل الوصول إلى اردن أخضر.

وبعد أن تم إحداث المؤسسة العامة لحماية البيئة فسيتم هيكلة المؤسسة من حيث دوائرها، وأقسامها بما يكفل تحقيق أهداف هذه المؤسسة لضمان العناصر المطلوبة للتنمية المستدامة، وصيانة عناصر البيئة، ومكافحة عوامل التلوث، وتوحيد جهود حماية البيئة، في المؤسسة بحيث تكون المرجع العلمي والأساسي في التعامل مع

قضايا البيئة على النطاق الوطني والإقليمي والدولي وسنعمل على تفعيل دور مجالس الخدمات المشتركة للتخفيف من اخطار الآثار البيئية في مكبات النفايات وتطوير نقل النفايات الصلبة من المدن والقرى إلى هذه المكبات.

وستولى الحكومة قطاع العلوم والتكنولوجيا ومؤسساته وانشطته اهتماماً خاصاً سيما وبعد أن اكتملت البنية الأساسية لهذا القطاع واصبح مؤهلاً للإسهام بفاعلية في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وستركز في هذا المجال على دعم البحث العلمي الأساسي في الجامعات بهدف التوسع في المعارف واكتساب الجديد منها، ودعم البحوث العلمية التطبيقية والتطوير التجريبي من خلال المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ومؤسساته وذلك لإدخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دعم مؤسسات الخدمات الصناعية من خلال توفير الكوادر المدربة والتجهيزات المتطورة والمعتمدة عالمياً. كما ستعمل الحكومة على تفعيل دور المعلومات كمدخل أساسي في العملية التنموية من خلال دعم بناء نظام المعلومات الوطني وإنشاء شبكات المعلومات الوطنية والربط مع الشبكات الدولية.

سيدي الرئيس،

وفي مجال السياسة الإقتصادية،

فإن جهود الحكومة ستنصب على استكمال بناء اقتصاد يعتمد على إمكاناته، وطاقات ابنائه، وفي إطار التفاعل البناء مع الدول الشقيقة والصديقة، والتكتلات الاقتصادية العالمية، وبخاصة تلك التي نرتبط معها بمصالح مشتركة. وسيكون الهدف الرئيسي لهذه الجهود تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة على أسس ذاتية وتعظيم النمو القابل للإستمرار، وزيادة التوظيف، وتقليص الفقر، واحتواء آثاره على المواطن الأردني، وبما يضمن تحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع، وتقليص الفجوة التنموية فيما بيننا وبين بعض الأقطار المجاورة، واقتصاديات الدول المتقدمة من جهة أخرى.

ومن أجل ذلك كله ستركز السياسة الاقتصادية على إطلاق طاقات الإبداع لدى مختلف الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص من خلال إعادة النظر في أدوار مؤسسات القطاعين : العام والخاص. فلا يتعدى أحدهما على دور الآخر.. وفي هذا الاطار سيركز القطاع العام على إرساء القواعد الملائمة لبيئة محفزة للأستثمار، واضحة المعالم تتسم بالشفافية وعدالة تطبيق القوانين، وتخلو من المحبطات والمعيقات...

بينما يتوسع القطاع الخاص في إستثماراته في جميع القطاعات الإنتاجية بكفاءة وفاعلية، ليساعد على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة الأردنية، وزيادة التصدير إلى أسواق غير تقليدية، فتتعزز قدرتنا الذاتية على كسب العملات الصعبة اللازمة لإحتياجاتنا التنموية والإستهلاكية، كي ينخفض اعتمادنا على المنح والقروض الخارجية التي ستنضب لا محالة.

وبناء على ما تقدم، فإن العمل الإقتصادي لهذه الحكومة سيتركز في ستعة محاور وعلى النحو التالي:

أولاً: المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي :

إن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي يعتبر ركناً أساسياً لتنشيط الاستثمار الوطني، واستقطاب الاستثمار الاجنبي.

وللمحافظة على زخم الاستثمار والنمو ستستمر الحكومة في تطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ والذي يهدف إلى استمرار تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل

عن ٦٪ سنوياً وإلى تقليص العجز في الموازنة إلى حد أقصاه ٥ر٢٪ وذلك خلال العام ١٩٩٨، وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى ٨ر٢٪ في ذلك العام. وسيتم ذلك من خلال الاستمرار في ترشيد الانفاق الحكومي، والتوقف عن دعم استهلاك الفئات الميسورة من المجتمع على حساب الأغلبية منه، مع الاستمرار في تقديم الدعم لمن يستحقه. كما ستتم زيادة الايرادات الحكومية من خلال تحسين كفاءة نظم الجباية وزيادة المكاتب التحصيلية ودعمها بالكفاءات العلمية والمدربة والمؤهلة، والحد من التهرب في دفع الضرائب أو في دفع ثمن الخدمات المقدمة.

وستواصل السياسة النقدية منح الأولوية، لهدف المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة والإستمرار في إحتواء الضغوط التضخمية وضمان قابلية تحويل الدينار إلى العملات الأجنبية بسعر صرف مستقر وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بموجودات الدينار مقابل الموجودات بالعملات الأجنبية. كما ستولي السياسة النقدية اهتمامها لتنظيم الائتمان بما يوفر الائتمان الكافي للقطاع الخاص والفعاليات الإقتصادية الرافدة للنمو الاقتصادي.

ثانياً : تطوير البيئة القانونية

ومن أجل توفير المناخ الاستثماري والإنتاجي المناسب، وتيسير الاجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الخاص، وإزالة المعيقات من أمامه، ومنع الممارسات المعيقة للمنافسة، فإن الحكومة ستعمل على استكمال حزمة القوانين الاقتصادية التي تجعل الاستثمار في الاردن مجزياً للمستثمر والمواطن، وتسهل الاجراءات الاستثمارية في الأردن مجزياً للمستثمر والمواطن، وتسهل الاجراءات الاستثمارية والتصديرية في الوقت الذي تحسن فيه وتزيد من فعالية رقابة الحكومة وتنظيمها للعمليات ذات العلاقة،وذلك لتعزيز كفاءة الإنتاج وتقليل كلفة التعامل

وحماية الحقوق الاقتصادية للجميع.

كما ستقوم بتقديم هذه الحزمة بالإضافة إلى تعديلات على بعض القوانين المعمول بها، وتتعلق بمجالات الجمارك، والشركات وسوق عمان المالي، وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، والوسطاء والوكلاء التجاريين والمناطق الحرة.

أما في مجال حماية الملكية الفكرية والصناعية سوف تتقدم الحكومة لمجلسكم الكريم بمشروع قانون العلامات التجارية، وقانون الاختراعات والرسوم الصناعية جنباً إلى جنب مع مشروع قانون معدل لقانون حق المؤلف.

ثالثاً : التخاصية

لقد ساهمت ملكية الحكومة للشركات والمؤسسات العامة خلال العقد الماضي بنحو ٢٥٪ من عجز الموازنة العامة، كما استنزف صافي إقتراض تلك المؤسسات حوالي نصف مسحوبات القروض الحكومية المتضمنة في الموازنة خلال الفترة ذاتها.وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى هدر مالي غير مبرر اقتصادياً، وإلى تضخم كلف الإنتاج وتدني مستوى الانتاجية على صعيد الاقتصاد الوطني ككل.

لذلك ستعمل الحكومة على الحد من تدخلها في النشاط الانتاجي المباشر والانسحاب بشكل تام من عدد من الأنشطة الاقتصادية باستثناء الصناعات الاستراتيجية وتقليص مشاركتها في عدد آخر.

ومن الأهمية بمكان أن نعلن أن المزيد من خضخصة المشاريع يعني أهمية اتخاذ إجراءات الرقابة الادارية خاصة في المراحل الأولى من هذه العملية.

رابعاً : تحسين الاداء الحكومي

ستعمل الحكومة على إعادة صياغة دور الوزارات والدوائر الحكومية وبخاصة تلك التي لها مساس بالعمل الإقتصادي، بما يعزز كفاءتها في تنفيذها لدورها التنظيمي والرقابي ويحرر المستثمر والمصدر

من الكثير من المعيقات والمحبطات الإدارية التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة كلفته وتخفيض قدرته على المنافسة.

ولهذا ستركز الحكومة على تطوير وسائل العمل في مختلف الدوائر المالية ومكننتها وإعادة النظر في النماذج والإجراءات المتبعة باتجاه تبسيطها واختصار المراحل غير الضرورية منها للحد من البيروقراطية والروتين. وستعزز من هذا الاتجاه بتوفير التدريب المناسب للعاملين في هذه الأجهزة.

وستعنى الحكومة بشكل خاص بتطوير النظام الجمركي من خلال تيسير إجراءات الإستيراد والتصدير بما يخفض بشكل ملموس الزمن اللازم للتخليص على البضائع والمزاجية في التصنيف والتقييم والتفتيش ويمكن المصدرين من استعادة الرسوم على مدخلات انتاجهم في حال استحقاقها بيسر.

وستضع الحكومة نظاماً من المعايير يقاس بموجبه التحسن في الكفاءة والعدالة في تطبيق الأنظمة والحفاظ على المال العام يمكن من متابعة برنامج إعادة تأهيل هذه الأجهزة وضمان تطورها نحو الأفضل.

خامساً : تطوير الخدمات الحكومية المساندة للانتاج

ستقوم الحكومة من خلال المؤسسات المتخصصة بدعم جهود فعاليات القطاع الخاص لزيادة القيمة المضافة المحلية لإنتاجهم ورفع سويته إلى المستويات العالمية بما يمكنهم من إرتياد أسواق غير تقليدية.

في هذا الإطار ستركز مؤسسة تشجيع الإستثمار المنشأة حديثاً على الترويج للإستثمار بدلاً من ضبطه وستعمل على استقطاب المستثمرين العرب والإجانب لإقامة المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص الأردني بما يمكن من نقل التكنولوجيا وتوطينها محلياً ويعزز

من ممارسات الإنتاج الكفؤة ونشرها في القطاعات الإنتاجية كافة.

كما ستقدم الخدمات الفنية والمعلوماتية للمستثمرين الأردنيين حول متطلبات الأسواق العالمية وفرص الإستثمار والتصدير بما يمكن من تعظيم الإستثمار الجديد والنهوض بجودة الانتاج وتنويع الصادرات سلعياً وجغرافياً.

وستقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس بمساعدة القطاع التصديري الأردني على تبني النظام العالمي للمواصفات والمقاييس من خلال العمل على تطوير مختبرات الجودة بحيث تصبح معترفاً بها عالمياً، واعتماد نظام وطني للقياس، وستزيد المؤسسة من كفاءتها بعقد إتفاقية توأمة مع مؤسسات عالمية للمواصفات والمقاييس.

وستعزز الحكومة من كفاءة المدن الصناعية القائمة والسير في إنشاء مزيد منها وصولاً لزيادة الإنتاج الصناعي وتوفير لفرص العمل الإنتاجي والمناطق الحرة من خلال الفصل بين مهامها الإشرافية والإنتاجية، وسيسمح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة المدن الصناعية والمناطق الحرة. كما تلتزم الحكومة باختيار احد الألوية أو المحافظات لتبدأ بها تجربة المنطقة الحرة الشاملة.

سادساً : تطوير الجهاز المصرفي وسوق راس المال

ستعمل الحكومة على تقديم الحوافز والبنى التشريعية التي تدفع بالمؤسسات المصرفية نحو تقديم التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل للصناعات وبخاصة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تعاني من تدني قدرتها على توفير الضمانات. كما ستعمل على توفير التمويل اللازم لقطاع الاسكان من خلال إنشاء هيئة وطنية للرهن العقاري الثانوي في المملكة تقوم بدور الوساطة المالية بين المؤسسات

الاداخارية غير البنكية وبين البنوك التجارية وتوفر للبنوك مصدراً مستقراً من السيولة يمكنّها من منح التمويل الأطول أجلاً وتقليل اعتمادها على ودائعها قصيرة الأجل.

سابعاً : الإنفتاح على الاقتصاد العالمي

ستعمل الحكومة على تعزيز الحوار الاقتصادي العربي بما يمكنّ من احداث تغيير جذري في نمط التجارة البينية العربية باتجاه توسيعها وبما يعزز دور الأردن العربي ويفتح افاق الأسواق الاقليمية بصورة أفضل وبما فيه مصلحة الأمة جمعاء.

وستبذل الجهود بشكل خاص للتوجه نحو التوصل إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع عدد من الدول العربية الشقيقة هذا العام.

وعلى المستوى الدولي سوف تستمر الحكومة في اتجاه مزيد من الإنفتاح الإقتصادي على العالم وتهيئة المناخ لتفاعل الإقتصاد الأردني بالاقتصاد الدولي من خلال الوصول إلى إتفاقية شراكة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، واستكمال المفاوضات للإنضمام إلى اتفاقية مع منظمة التجارة الدولية تضمن المصلحة الوطنية من خلال التدرج في تحرير الإقتصاد بما يكفل زيادة القدرة على المنافسة وتعظيم المنفعة من الأسواق الجديدة التي تفتحها هذه الاتفاقيات.

ثامناً : التخفيف من البطالة والفقر وتقليص آثارهما

تهدف جميع المحاور التي ذكرناها سابقاً إلى معالجة مشكلتي البطالة والفقر بشكل جذري من خلال توسيع قدرة الاقتصاد الأردني على توليد فرص عمل جديدة تمكنّ من استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وتعزز فرصة الافواج الجديدة الداخلة سنوياً إلى سوق العمل في المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية.

ونعلن هنا قناعتنا بأن معالجة البطالة لن تكون سهلة وسريعة، وسوف تقتضي تضافر كل الجهود وعلى مدى زمني غير قصير. واستكمالاً لهذه المحاور ستعمل الحكومة على جانب العرض من القوى العاملة من حيث التعليم والتدريب والتأهيل لتتمكن القوى العاملة الأردنية من الاستفادة من هذه الفرص الجديدة. من ناحية أخرى، ولمعالجة المشكلة في المدى القصير، ستكثف الحكومة من جهودها مع الدول العربية الشقيقة لزيادة استيعابها من القوى العاملة الأردنية، كما ستقوم بمراجعة السياسات التي تحكم العمالة الوافدة بما يمكن من احلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة دون الإخلال بكفاءة الإنتاج.

وستكثف الحكومة جهودها في معالجة مشكلة الفقر والتخفيف من آثاره السلبية اجتماعياً وانسانياً على فئة ذوي الدخل المحدد وذلك من خلال تكثيف المعونة والدعم لهذه الفئة وإلغائها عن غيرها. كما ستعمل الحكومة على توسيع قاعدة التامين الصحي للفقراء وعلى شمول عمال المياومة في مختلف الوزارات والمؤسسات بنظام التامين الصحي.

وستقدم المزيد من الدعم لهذه الفئات لأقامة المشاريع الصغيرة التي تكفل لها حياة كريمة وذلك من خلال زيادة التمويل المقدم من صندوق التنمية والتشغيل. وللحفاظ على القوة الشرائية للدخل وستعمل الحكومة على احتواء التضخم من خلال تعزيز المنافسة ومنع الأحتكار وتشجيع الاسواق الموازية وتوفير المعلومة الدقيقة حول كلف السلع في بلد المنشأ بالأضافة إلى المحافظة على سعر صرف الدينار.

تاسعاً : تخفيف عبء المديونية

ستعمل الحكومة على تخفيف عبء المديونية من خلال العمل في ثلاثة اتجاهات: الأول، هو تخفيف قيمة المديونية بالأرقام المطلقة وذلك من خلال شراء الديون الخارجية

باسعار مخصومة عندما تكون الظروف مواتية، ومقايضة الديون بمنح واستثمارات والعمل على الحصول على اعفاءات اضافية من الديون الخارجية.

اما المحور الثاني، فهو إعادة هيكلة الديون وبخاصة التجارية منها بما يمكّن من الحصول على شروط افضل من حيث مدة الاقتراض وسعر الفائدة.

أما المحور الثالث فستقوم الحكومة بالنهوض بالاقتصاد ذاته من خلال زيادة الأنتاج والصادرات من السلع والخدمات بما يمكّن من تخفيض نسبةالدين الخارجي الى الناتج المحلي ونسبة صرفه الى حجم ايرادات المملكة من العملة الأجنبية.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين.

تدرك الحكومة أن البرنامج الاقتصادي الذي طرحته بين ايديكم الكريمة يتسم بالطموح وكثرة المتطلبات ولكنها تلتزم بالتعاون معكم لتنفيذه وضمان نجاحه. وستستكمل جهود الحكومة في المجال الاقتصادي بتكثيف الجهود في تطوير البنى التحتية الضرورية لتحفيز الاستثمار وتعظيم عوائده.

وتنفيذاً للتوجيهات التي تضمنها خطاب التكليف السامي ستولي الحكومة القطاع الزراعي أهمية خاصة، إذ سيتم دعم هذا القطاع الحيوي، وستولي عناية كبيرة لاوضاع المزارعين ، كما ستقوم باقرار وثيقة السياسة الزراعية التي تهدف الى تحقيق زراعة حديثة متطورة تعتمد الميزة النسبية في الانتاج، والحرية في التجارة، والكفاءة في استخدام الموارد.

وستقوم الحكومة بتنفيذ برنامج للأصلاح الزراعي بالتعاون مع القطاع الخاص والتعاوني يهدف الى توجيه القطاع الزراعي لأنتاج سلع تستجيب لحاجات الأسواق المحلية والأجنبية وتعظم الفائدة لمياه الري

المستخدمة فيه. وستطور من خدمات البحث والأرشاد الزراعي والخدمات البيطرية والزراعة من خلال تطوير القوى البشرية العاملة فيه وتوجيه هذه الخدمات نحو معالجة المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع.

كما ستدعم المزارعين في تبني التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة، وتشجع القطاع الخاص على إنشاء شركات تعنى بالتسويق الزراعي يمكّن من المنافسة على أسس عادلة. وتشجيعاً للصادرات الزراعية ستقوم الحكومة بدعم القطاع الخاص في جهوده لتحديث اسطول النقل البري من خلال توفير التمويل اللازم لذلك بشروط ملائمة وذلك طبقاً للمواصفات والشروط العالمية، كما وستحظى انشطة التصنيع الزراعي بأهتمام خاص ليس فقط لأمتصاص الفوائض التسويقية من السلع الزراعية وإنما لتعظيم القيمة المضافة للانتاج الزراعي ايضاً.

ونظراً لما للعمل التعاوني الزراعي من اهمية في تقليل تكاليف الأنتاج الزراعي وتنظيم العملية الأنتاجية والتسويقية فسيتم تشجيع المزارعين على إنشاء جمعيات زراعية وبشكل خاص في مجالات التسويق الزراعي والتصدير وتوفير مستلزمات الأنتاج. أما في مجال التمويل الزراعي فسيتم العمل على تحويل مؤسسة الاقراض الزراعي الى بنك تنمية ريفي قادر على اجتذاب وفورات المزارعين وسكان الريف وتوجيه القروض لخدمة اهداف التنمية الزراعية والريفية.

إن شعار الأردن الأخضر سيظل مرفوعاً، وسيظل العمل على تنفيذه دؤوباً وستضع الحكومة المزيد من البرامج العملية القابلة للتنفيذ مستفيدة من مئات الالاف من الطلبة ومن معسكرات الحسين وكافة الأنشطة الشبابية الأخرى.

ونظراً للإمكانات الكبيرة لقطاع السياحة في مجال المساهمة في نمو

الأنتاج والتوظيف وزيادة ايرادات المملكة من العملات الأجنبية ستقوم الحكومة بإيلاء التسويق السياحي اهمية خاصة حيث سيتم إفتتاح مكاتب لتمثيل الأردن سياحياً في اربع من اهم الأسواق السياحية العالمية. وستتم عملية التسويق والترويج السياحي بالتعاون مع القطاع الخاص ومن خلال تفعيل دور هيئة تنشيط السياحة الأردنية.

كما ستعمل الحكومة على توفير البيئة المناسبة للأستثمار الخاص في قطاع السياحة وستدعم ذلك من خلال تطوير مؤسسات التعليم والتدريب المهني السياحي،وتشجيع المؤسسات التعليمية على إستحداث برامج ومساقات في مجال السياحة لتوفير الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة للنهوض بمستوى المهن السياحية ولزيادة كفاءة هذا القطاع وتقديم الخدمة الأمثل للسياح. كما ستقوم الحكومة بإيلاء الكلية الفندقية وفندق عمون التدريبي عناية خاصة حيث سيتم اشراك القطاع الخاص في ادارتها وتحديثها لتصبح مركزاً وطنياً للتعليم والتدريب الفندقي والسياحي.

ولتمكين السياحة الأردنية من الحصول على النصيب الذي تستحقه من حجم الحركة السياحية الوافدة الى المنطقة، ستقوم وزارة السياحة بتحديث معايير تصنيف المؤسسات السياحية وتطوير التشريعات التي تحكم عملها لتتمكن من تحسين مرافقها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للزوار. وستتوجه السياسة السياحية اهتماماً خاصاً للسياحة العربية في بلدنا والسياحة الدينية والعلاجية والثقافية، كما تشجع السياحة الداخلية الوطنية.

وستستمر الوزارة بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الأهلية بالعمل على دمج المجتمعات المحلية في العملية السياحية وتشجيع إحياء الصناعات التقليدية اليدوية للأستفادة من الفرص الاقتصادية

التي يوفرها قطاع السياحة خاصة في المناطق التي تعتمد على السياحة كمورد أساسي لدخل المواطنين.

وستقوم الوزارة بتنفيذ واستكمال المشاريع التي من شأنها تحسين الخدمات في المواقع السياحية وتفعيل دور مكاتب السياحة والآثار في المحافظات لتقوم بالدور المرجو منها في مجال التوعية السياحية، ومشاركة المجالس المحلية في تنمية السياحة في مناطقها.

ولكون البتراء درة السياحة الأردنية وإحدى المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي، فأن الوزارة ستولي البتراء والمناطق المحيطة بها عناية خاصة لأيجاد توازن بين رغبة القطاع الخاص في الاستثمار في تلك المنطقة والإزدياد المطرد في اعداد السياح لهذا الموقع الهام بما يتلائم وحساسية المنطقة وبيئتها الخاصة، وذلك من خلال الدور الذي سيقوم به مجلس تنظيم البتراء الذي استحدث مؤخراً للاشراف المباشر على عملية التنمية الشاملة والمتكاملة. وسيعطى البعد البيئي اهتماماً خاصاً عند تطوير كافة المواقع السياحية وذلك لتكريس مفهوم السياحة المستدامة وللمحافظة على تراثنا ومواقعنا السياحية والأثرية للأجيال القادمة.

وفي هذا المجال ستقوم الوزارة بمواصلة جهودها في المحافظة على المواقع الأثرية وصيانتها. وستعمل على تحديث قانون الآثار الحالي ليأخذ بعين الاعتبار الأبنية التراثية التي تعود الى الفترات الزمنية الحديثة نسبياً والتي لا يشملها قانون الآثار الحالي، وذلك للمحافظة على هذا التراث المعماري المميز وتشديد الرقابة على المواقع الأثرية واتخاذ الأجراءات الرادعة لمنع العبث والأساءة اليها.

وفي مجال تطوير مصادر المياه، ستعمل الحكومة على تطوير مصادر المياه وتوفيرها

للاستخدامات المختلفة باعلى كفاءة ممكنة وبما يضمن التنمية المستمرة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين. فستقوم بتحديث الخطة القومية للمياه ومراجعة الوضع المؤسسي لهذا القطاع باتجاه توحيد عمليات التخطيط والادارة للقطاع باكمله وزيادة كفاءة العاملين فيه.

هذا وستعمل الحكومة على استكمال إنشاء سد الكرامة وتعلية سد الكفرين قبل نهاية عام ١٩٩٧، كما ستقوم بانشاء ثلاثة سدود على وادي الموجب ووادي الوالة ووادي الحسا وتصميم وتنفيذ ناقل لمياه حوض الموجب الى منطقة الأغوار الجنوبية وشاطيء البحر الميت لاستغلالها في اغراض الشرب والري والصناعة والسياحة، اضافة الى إنشاء العديد من السدود الصحراوية والحفائر في المملكة.

وستقوم الحكومة بالاسراع في تنفيذ مشاريع المياه المنبثقة عن معاهدة السلام من اجل تطوير واستغلال المياه في حوضي نهر اليرموك والأردن وفي منطقة وادي عربة ليتمكن الأردن من الاستفادة من حصته الكاملة في هذه الأحواض.

ولما كانت المياه الجوفية تتعرض الى الاستنزاف والضخ الجائر والمخالف للقانون فإن الوزارة جادة في مواجهة هذه المشكلة الخطيرة ووضع برنامج للحد من الاستنزاف والاعتداء على الاحواض المائية بما يحقق الاستخراج الآمن من هذه الاحواض والمحافظة على مناسيبها ونوعيتها من التردي.

ولكون مياه الصرف الصحي من المصادر الهامة لمياه الري والتي قد تؤثر على الصحة والبيئة فإن الوزارة عازمة على وضع خطة شاملة للصرف الصحي تضمن ربط التجمعات السكانية بالشبكات القائمة

والتوسع بها حسب الحاجة، وجادة في تحسين أداء محطات التنقية ونوعية المياه المعالجة بما يمكن من استعمالها في الزراعة غير المقيدة وبما يضمن المحافظة على البيئة.

وستقوم الحكومة بالمحافظة على مشاريع المياه القائمة وتحسين إدارتها وصيانتها وبما يتناسب مع الخدمة المطلوبة من هذه المشاريع، و ستستمر في إستبدال أنظمة المياه القديمة ضمن برنامج يأخذ صفة الاستمرارية ويمكن من مواجهة التوسعات السكانية والحد من الهدر.

وستستكمل تحويل شبكات الري بالاقنية المفتوحة في وادي الأردن الى شبكات بالانابيب المضغوطة قبل نهاية عام ١٩٩٧ مما يساعد على رفع كفاءة الري وتطبيق انظمة ري حديثة داخل الوحدات الزراعية.

إن حماية مصادر المياه من التلوث لهي من الأمور الهامة التي تعطيها الوزارة أولوية ضمن خطتها حيث يجري العمل لاعداد برنامج لحماية المياه من التلوث بمختلف أشكاله وبالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية.

وستعنى الحكومة وبشكل خاص بتوعية المواطنين وتعريفهم بمشاكل المياه من خلال تنفيذ برنامج مكثف في هذا المجال بالتعاون مع مؤسسات الوزارة المعنية ومؤسسات العمل التطوعي.

اما في مجال الاتصالات فستعمل الحكومة على بناء قطاع قادر على تلبية إحتياجات المواطنين يقوم على المنافسة لا الاحتكار وستعمل على زيادة إنتشار الخدمة الهاتفية بحيث تشمل جميع محافظات المملكة وتغطي أي تجمع سكاني يزيد عدد أفراده عن ٢٠٠ نسمة. وسوف تقوم الحكومة بتسريع تنفيذ مشروع الاتصالات الوطني الذي سيوفر ٤٠٠ر٠٠٠ الف رقم جديد بحيث يبدأ وضع الأرقام الجديدة في الخدمة الفعلية إعتباراً من هذا العام.

كما سيتم إنشاء وتشغيل مقسم دولي حديث يستوعب الزيادة المتوقعة في الحركة الهاتفية بالأضافة الى تعزيز الربط المباشر مع الدول المجاور.

كما ستقوم الحكومة عام ١٩٩٦ بتحويل موسسة الاتصالات إلى شركة تعمل على أسس تجارية تقدم الخدمة باكبر قدر من الكفاءة.

وسوف تسمح هيئة قطاع الأتصالات للقطاع الخاص بزيادة استثماراته في هذا القطاع وتنويعها من خلال منح رخصة ثانية لتقديم خدمة النداء الآلي في المملكة وخدمة الهواتف الخلوية كما سيفتح الباب للقاطع الخاص لتقديم خدمة تراسل المعطايايت بالأضافة الى السماح لشركة أخرى بتقديم خدمة الهاتف الاساسية عام وذلك بحلول ٢٠٠٠.

وستقوم الحكومة باعادة هيكلة تعرفة الخدمات الهاتفية لتخفيف العبء عى المواطنين واعادة تقسيم المملكة الى دوائر هاتفية تنسجم مع نظام التقسيمات الإدارية بحيث تصبح كل محافظة دائر هاتفية.

وستولي الحكومة اهتماماً بالغاً لأستكمال وتطوير شبكة الطرق الوطنية لكي تكون ذات مستوى فني عالي، تربط محافظات المملكة بعضها ببعض وتربط المملكة بالدول المجاورة، كما ستعمل على الأستمرار في برنامج الطرق الزراعية وتوزيعها على مختلف محافظات المملكة بصورة عادلة تشجيعاً منها لقطاع الزراعة ومساهمة في حل مشكلة البطالة.

وستولي الحكومة عناية خاصة لأدامة شبكة الطرق في المملكة من خلال برنامج متكامل لإدارة اعمال الصيانة الدورية لهذه الطرق، كما وستعمل على تامين عناصر السلامة المرورية على هذه الشبكة للحد من حوادث الطرق.

وفي مجال الابنية الحكومية ستقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بالأشتراك مع الوزارات

والدوائر الرسمية الأخرى بوضع الخطط لتنفيذ احتياجاتها من المباني والمشاريع الهندسية ليصار الى تنفيذ عدد كبير من مشاريع الأبنية الحكومية وفق خطة زمنية توازن بين هدف تملك الأبنية الحكومية من جهة وتوفر الموارد المتاحة لذلك من جهة اخرى.

كما وستعمل الحكومة على تفعيل تطبيق كودات البناء الوطني الأردني ووضع الأنظمة اللازمة للتاكد من سلامتها للتطبيق.

وفي مجال الاسكان تولي الحكومة اهمية خاصة لتقديم الخدمة الأسكانية للمواطنين بمختلف شرائحهم. وستعمل من خلال مشروع إعادة هيكلة قطاع الأسكان على خلق المناخ المناسب لاستقطاب إستثمارات القطاع الخاص لزيادة مساهمته في تلبية الحاجة السكانية في المملكة وتوجيهها بشكل خاص الى إسكان ذوي الدخل المتدني. كما أن الحكومة ستركز على تعميم السكن الوظيفي لموظفي الدولة ضمن برنامج إسكان وطني ستقوم بوضع خطة متكاملة له تنفذ وفق برنامج زمني وستضمن ذلك أيضاً للاسكان الوظيفي الذي يهدف الى الأستقرار الوظيفي لموظفي الدولة في جميع مناطق المملكة.

إن حكومتي ملتزمة بالعمل على ما جاء بكتاب التكليف الملكي السامي، وستقوم بتقديم كل الدعم والرعاية للملكية الأردنية، ناقلنا الجوي الوطني، لتتجاوز صعوباتها وتستكمل إجراءات إعادة هيكلتها وتحديث اسطولها وتحقيق الأستفادة القصوى من موجوداتها فتنهض بمهامها ورسالتها بالتميز والأقتدار الذي أردتموه.

ولقد انتهت اللجنة المكلفة بمشروع تخاصية الملكية الأردنية من التقرير والتوصيات النهائية وتم رفعها للحكومة.

ومن جهة أخرى فقد باشرت وزارة النقل (سلطة الطيران المدني)

بتنفيذ المشاريع الواردة في خطة تطوير المطارات الأردنية التي أعدت في العام الماضي بهدف تحديث المطارات ورفع الكفاءة فيها لمواجهة تطور حركة النقل في المرحلة القادمة.

وتم الانتهاء من انجاز وتشغيل انظمة الأرصاد الجوية والإتصالات الثابتة وصيانة المدارج ومواقف الطائرات.

كما ستزود الأرصاد الجوية خلال هذه السنة برادار جديد لخدمة اغراضها وخاصة مشروع الاستمطار.

اما في مجال النقل البري، فقد تم إنجاز المرحلة الأولى لدراستي تنظيم نقل الركاب والبضائع في المملكة حيث سينتهي العمل بهذه الدراسات في منتصف هذا العام.

كما يجري حالياً اعداد مشروع متكامل لاشراك القطاع الخاص على الاستثمار في خدمات مؤسسة النقل العام على المستويين المحلي والدولي.

وسوف تتابع وزارة النقل الاجراءات المتخذة لتحديث وسائط النقل وتطوير التشريعات وتشجيع القطاع الخاص في تملك حافلات وشاحنات حديثة ذات مواصفات دولية معتمدة.

اما في مجال الموانيء والنقل البحري ستتم توسعة ميناء الحاويات والرصيف الصناعي وتجهيزها بالمعدات اللازمة.

كما سيتم تطوير عملها بنقل البضائع بواسطة المواعين بين بلدان الأقليم وإيجاد الحوافز المادية لتشجيع إستخدام ميناء العقبة من قبل المستوردين والمصدرين الأردنيين وغيرهم من بلدان الأقليم.

كما بدأت مؤسسة الموانيء بإستخدام معدات مكافحة التلوث والمقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة ٦ ملايين دولار. ونلتزم دائماً بمكافحة التلوث.

اما في مجال السكك الحديدية، فقد تم الأنتهاء من دراسات جدوى إقتصادية لانشاء خطوط سكك

حديدية لنقل الركاب والبضائع داخل المملكة وخارجها (وبينها خاصة خطوط من عمان الى كل من الزرقاء والسلط، وكذلك خطوط عمان - اربد - الحدود السورية، وعمان - الزرقاء - الحدود العراقية).

اما بالنسبة إلى نقل الفوسفات الأردني من مناجم الشيدية، فسوف يبدأ قريباً بنقله بالقاطرات بعد أن انتهت مؤسسة سكة حديد العقبة من إقامة المنشآت المؤقتة اللازمة في محطة عقبة حجاز وذلك لحين ربط مناجم الشيدية بخط حديدي دائم في السنوات القليلة القادمة.

ويجري الآن الاعداد لدراسة خصخصة سكة حديد العقبة وتطويرها.

أما فيما يتعلق بانماط النقل الأخرى فقد تم الأنتهاء من العديد من الدراسات المتعلقة بتطوير ميناء العقبة ولتنظيم نقل الركاب والبضائع وإنشاء خطوط سكك حديدية وربط الأردن بالدول المجاورة.

وستعمل الحكومة على تشجيع شركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية للاستثمار في تنفيذ مشاريع قطاع النقل المختلفة.

أما في مجال الطاقة فستعمل الحكومة على ضمان استمرار تلبية إحتياجات قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة من الطاقة الكهربائية وعلى استمرار تحسين الكفاءة الإدارية والمالية والفنية لقطاع الكهرباء. وستركز الحكومة على تأمين المرونة اللازمة لمؤسسات قطاع الكهرباء للعمل بحرية بعيداً عن الروتين وذلك من خلال السماح للقطاع الخاص بإنشاء محطات توليد الكهرباء وتحويل سلطة الكهرباء الأردنية الى شركة مساهمة عامة تعمل على أسس تجارية في حال صدور قانون الكهرباء الجديد.

وستعمل الحكومة على زيادة طاقة توليد الكهرباء بنسبة نمو سنوية متوسطها ١٠٪ وذلك من خلال إستمرار سلطة الكهرباء في تنفيذ

المشاريع الرئيسية في محطة رحاب ومحطة كهرباء العقبة الحرارية والإستمرار في مشروع كهربة الريف الى كل تجمع سكاني في المملكة، وذلك إضافة إلى تقوية شبكات نقل الكهرباء.

وستكمل الحكومة مشاريع الربط الكهربائي الاقليمي الجاري تنفيذها مع كل من الشبكة المصرية والشبكة السورية مع نهاية عام ١٩٩٧ وذلك في اطار مشروع الربط الاقليمي والذي يشمل إضافة إلى الأردن ومصر وسوريا، وكذلك العراق وتركيا.

اما في مجال تطوير المصادر المحلية للطاقة فستقوم الحكومة بتشجيع شركات البترول العالمية للتنقيب عن النفط في الأردن من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات وضمن افضل الشروط التي تراعي مصلحة الأردن.

وستعرض على مجلسكم الكريم مشاريع قوانين تتضمن اتفاقيات التنقيب مع شركتين على الأقل خلال بقية هذا العام بحيث يتم استثمار ما لا يقل عن (٣٠) مليون دولار خلال فترة سريان مفعول الاتفاقيات.

واما بالنسبة لزيادة إنتاج الغاز فان الحكومة تعمل على تشجيع شركة البترول الوطنية لتعاون مع شركات البترول العالمية من خلال مشروعات مشتركة لتنقيب عن الغاز في منطقة الامتياز الواسعة للشركة بهدف زيادة الانتاج وبالتالي زيادة نسبة موارد الطاقة المحلية.

ومن المتوقع إستثمار ما لا يقل عن (١٤٠) مليون دولا لتطوير إنتاج الغاز خلال العشر سنوات القادمة.

كما وستقوم الحكومة بتشجيع القطاع الخاص الأردني والأجنبي لاستغلال الصخر الزيتي عن طريق الحرق المباشر لانتاج الكهرباء حيث يمكن لهذا المصدر وحسب المعطيات التكنولوجية والاقتصادية والبيئة المتوفرة ان يسهم بسد نحو ثلث متطلبات إستهلاك الطاقة في المملكة للسنوات العشر القادمة.

وفي مجال التربية والتعليم سوف تعمل الحكومة على تنفيذ برامج خطة التطوير التربوي وإستكمال مشاريع المرحلة الثانية من الخطة التي تمتد حتى عام ٢٠٠٠م. مع التركيز على الإستمرار في إنشاء الابنية المدرسية بالشكل الذي يكفل بالاستغناء عن الأبنية المستاجرة ودوام افترتين في اسرع وقت ممكن.

كما ستعمل الحكومة على توفير المختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب والمكتبات والمشاغل المهنية المتنوعة والمرافق التي من شانها ان تساعد على الابتعاد عن اسلوب التلقين واعتماد اسلوب التعليم من خلال العلم وربط الجوانب النظرية للمناهج بالتطبيقات العملية في الحياة.

وسيكون من أولويات الحكومة توسيع قاعدة التعليم المهني وتنويعه وتطوير برامجه وربطها بخطط التنمية الوطنية وتلبية حاجات سوق العمل من أجل تأهيل الشباب للعمل المنتج.

وإيماناً باهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في التعليم فستعمل الحكومة على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم للراغبين فيه من المواطنين من خلال تعديل التشريعات التربوية ذات العلاقة وتقديم الحوافز الممكنة.

كما وستعمل الحكومة على الاستمرار في تحسين أوضاع المعلمين المهنية والاجتماعية من خلال تطوير برامج التدريب في أثناء الخدمة وتنويعها والاستمرار في برامج التأهيل التربوي والتوسع في الخدمات التي يقدمها صندوق إسكان المعلمين وإستكمال إنشاء نوادي المعلمين في سائر المحافظات.

معالي الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

لقد شهد الأردن في السنوات الماضية توسع كمياً كبيراً في مجال التعليم العالي، إلا أن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والتحولات

المختلفة في العالم كله قد ادت الى خلق أزمة تتمثل في إختلال العلاقة بين حاجات المجتمع من ناحية واعداد الملتحقين بالتعليم العالي وتخصصاتهم وبامكانات مؤسسات التعليم العالي وسعتها من ناحية اخرى.

ولمواجهة الوضع الحالي ستعمل الحكومة على رفع سوية التعليم العالي وتوجيه الجانب الاكبر منه لحاجات التنمية بمعناها الواسع والى تلبية الحاجات المتغيرة في سوق العمل بترسيخ استقلالية الجامعات الرسمية ومنحها الدعم اللازم لتاكيد قدرتها على التميز والخروج عن النمطية والتكرار في برامجها وتخصصاتها وهي تسعى الى الوصول الى استقلال الجامعات الرسمية عن وزارة التعليم العالي وصولاً الى تطوير كل جامعة وفق اهدافها وفلسفتها وخصوصيتها تمهيداً لالغاء وزارة التعليم العالي.

وكما ستعمل الحكومة على اسنادمهمة قبول الطلبة للجامعات للجامعات انفسها باستعمال معايير اخرى اضافة الى معدل الثانوية العام.

وفي الوقت الذي تشجع فيه الحكومة مبادرات القطاع الخاص بدوره للاسهام في التعليم العالي الا انها ستعمل على ضمان نوعية متميزة من الخريجين عن طريق تطوير معايير الاعتماد العام والخاص المعمول به حالياً وانشاء مؤسسة مستقلة تناط بها هذه المهمة وسوف تتقدم الحكومة بتشريع يهدف الى انشاء مؤسسة إعتماد الجامعات.

اما بالنسبة لكليات المجتمع فستعمل الحكومة ايضاً على تصويب مسيرتها وتعزيز دورها من خلال تبني الخطة الاستراتيجية لتطوير كليات المجتمع التي يجري اعدادها حالياً من خلال مشروع التعاون الفني مع بعض الدول المتقدمة، حيث سيتم التركيز على التخصصات الفنية والمهنية والتدريب وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل.

اما بالنسبة لمخصصات البعثات في الجامعات الاردنية فسوف يفوض امر الاستفادة منها واختيار الطلبة المستحقين الى الجامعات ذاتها لانها اقدر من الوزارة على تقصي احوال الطلبة وحاجاتهم.

وتعزيزاً للمسيرة الديموقراطية ستعمل حكومتي على فتح حوار وطني تشارك فيه كافة الجهات المعنية مع التركيز على الجهات التي تستخدم خريجي مؤسسات التعليم العالي للاستنارة برايهم للخروج بخطة وطنية تصوب مسيرة التعليم العالي في الأردن.

وفي مجال رعاية الشباب فان حكومتي تطمح الى التعاون مع مجلسكم الموقر لاقرار التشريعات التي تضمن انشاء (الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية)، وتكفل توفير دخل محدود مستقر متناسب مع ما نامله جميعاً من هذا القطاع الوطني العريض الذي يشمل اكثر من ٧٠٪ من أبناء شعبنا العزيز.

وستعمل حكومتي على الخروج من حالة التعثر الرياضي لجهات الاستعداد الكامل واللائق قبل المشاركات الرياضية الخارجية ودعم المشاركات التي حقق الاردن فيها تقدماً ملموساً والاتصال بمختلف الهيئات والمؤسسات الرياضية الدولية لتوفير التجهيزات والمستلزمات التي تدعم وضعنا الرياضي وتسهم في تقدمه وتطوره.

كما ستدعم وتشجع حكومتي إندماج الأندية الرياضية المتقاربة جغرافياً والمتماثلة في اهدافها وغاياتها، على الطريق إلى بناء اندية رياضية كبيرة تجمع وتفعل الطاقات الرياضية وتحقق من هذه الحالة اقصى قدر من الفائدة.

وفي مجال توفير البنية الكفيلة بنهضة الحركة الرياضية وتعميم هذه البيئة على مختلف المحافظات فسوف تعمل حكومتي على إكمال

وانجاز مشروع المدينة الرياضية في الزرقاء وانجاز مشاريع المجمعات الرياضية في كل من : معان والرمثا والطفيلة والمفرق والكرك والسلط والعقبة والشيخ حسين وضرار والشونة الجنوبية.

كما سيتم إنجاز معسكرات الحسين للشباب في كل من السرو في البلقاء والثنية في الكرك والبره في الطفيلة ومعسكر الشباب في العقبة في اطار خطة لتطوير معسكرات الحسين للشباب تكفل مشاركة أعداد كبيرة من الشباب من مختلف ربوع بلادنا العزيزة وعقد تجمعات لشبابنا في الداخل والخارج.

وستولي الحكومة المرافق الشبابية والرياضية كل عناية ورعاية وخاصة المركز الاولمبي الأردني لاعداد المدربين والقادة الشباب والأندية والأتحادات الرياضية.

وستولي الحكومة كل الاهتمام لموضوع التربية الوطنية والهوية الوطنية وتعريف الشباب بمنجزات الوطن وتاريخه وتطور مسيرته ووعيه بدور وطنه وقيادته من أجل الودة والحرية والاستقلال والتقدم.

وفي مجال مراكز الشباب والشابات فان الحكومة سوف تعيد النظر في بنيتها وتوفير المسلتزمات الاساسية لها لتصبح بيت الشباب الثاني وبيئة لتفاعلاتهم واطاراً يجمعهم على المثل والقيم الوطنية والقومية والاسلامية الحنيفة تمهيداً لتوحيد مسؤوليات الجهات المتعددة المعنية بقضايا الشباب وتوطئة لانشاء إطار شبابي ديموقراطي لتحقيق خطابنا الوطني المتمثل في بناء جيل الشباب المنتمي الملتزم بقضايا وطنه وأمته.

اما في مجال الصحة فسوف تقوم حكومتي بطرح عطاءات بناء المستشفيات التالية وذلك بعد استكمال الدراسات الخاصة بها :

مستشفى سحاب بسعة (١٠٠) سرير ومركز معالجة المدمنيين بسعة (١٠٠) سرير ومستشفى معداً بسعة (٣٠) سريراً للمرحلة الأولى.

والقيام باجراء التوسيعات في مختلف المواقع بحيث تشمل مستشفيات البشير والرمثا والحسين / السلط والنديم / مادبا ومعان والكرك وجرش وعجلون.

وعلى طريق إنشاء مستشفيات جديدة فسوف يتم طرح عطاءات دراسات وتصاميم مستشفى اليرموك - لواء بني كنانة ومستشفى التوليد - ذيبان ومستشفى وادي موسى ومستشفى الأمراض النفسية - اريد واقسام العيون والعظام والعيادات الخارجية بمستشفى البشير.

وستظل الرعاية الصحية الأولية إحدى أهم سياسات الوزارة التي ستحظ باهتمام كبير. وفي هذا المجال فسوف يتم البدء في بناء واحد وعشرين مركزاً صحياً تم تحديد مواقعها في مختلف المحافظات.

وسيباشر بإقامة مبنى لكلية التمريض والقبالة في موقع المبنى الجديد بمستشفى الكرك.

وفي مجال تحسين خدمات الاسعاف، فسوف يتم دعم المستشفيات والمراكز الصحية النائية بشتى السُبل ومن أبرزها توزيع (٥٩) سيارة إسعاف مجهزة وفقاً لأحدث المواصفات الفنية.

وستعمل حكومتي على تطوير الخدمات وتدريب الكوادر الطبية والتمريضية وإقامة مستودعات مركزية وتطوير مستشفى الجامعة الأردنية وحوسبة وزارة الصحة بكلفة (٣٠) مليون دينار.

كما سيتم التركيز على رفع مستوى الأداء الفني والإداري في وزارة الصحة من الناحيتين العلاجية والوقائية والتركيز على ضبط الجودة بالأداء وتحديد كلفة الفعاليات المختلفة ووضع المعايير وفق أحدث الأسس.

وستقدم الحكومة التعديلات

اللازمة على مشروع قانون الضمان الإجتماعي المؤقت بما يضمن توسيع مظلة الضمان الإجتماعي وبما يحقق مزيداً من الحماية والرعاية للعاملين الأردنيين.

وستحث الحكومة مجلس ادارة الضمان الإجتماعي على إعادة النظر في السياسة الاستثمارية للضمان الاجتماعي واستثمار امواله في مشاريع انتاجية في مختلف المجالات والمناطق بالتعاون مع القطاع الخاص لتوليد مزيداً من فرص العمل وتحقيق مزيداً من الدخل لهذه المؤسسة الوطنية الهامة.

وسيجري تطوير سياسات وبرامج التدريب المهني بما يضمن كفاءة عالية في المهارة والتدريب وتخريج نوعية متميزة تتفق مع حاجات سوق العمل المتغيرة في الداخل والخارج.

وتأمل الحكومة أن ينجز مجلسكم الموقر مشروع قانون تنظيم العمل المهني المعروض عليكم للمساعدة في إخراج أدلة التصنيف والتوصيف المهني لمختلف الاعمال والمهن.

وستعمل الحكومة على وضع إستراتيجية وطنية للسكان تكون منسجمة في أهدافها ومضمونها مع الأطر والمنطلقات الرئيسية والحضارية والثقافية لشعبنا والغايات التنموية بأبعادها الأقتصادية والأجتماعية والأنسانية ومراعاة العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية.

وستعمل حكومتي في مجال التنمية الأجتماعية على إعادة دراسة المستفيدين من صناديق العون الأجتماعي وإجراء دراسة ميدانية بقصد التاكد من ايصال المعونة الى مستحقيها بعدالة وشمولية وعلى رفع سوية الإدارة العامة في الوزارة بحيث يمكن ايصال الخدمات الأنسانية بصورة سريعة وبأيسر الطرق.

وستعمل حكومتي على توحيد جهود وعناصر شبكة العون الوطني والحماية الاجتماعية واعتماد اسلوب جديد لتجميع المساعدات والقروض التي تقدم من صناديق العون كمشاريع صغيرة ومتوسطة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والحرفية والصناعات الخفيفة بحيث تكون هذه المشاريع منتجة وذات جدوى اقتصادية وتستقطب اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل.

وإنطلاقاً من أهمية دور المرأة ومكانتها في المجتمع الأردني ستستمر الحكومة في دعم المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية كمستفيدة ومنتجة في آن واحد وبشكل متكامل مع الرجل وبما يحقق التنمية للجميع . فستعمل على تعزيز مشاركة المرأة الأردنية في الحياة بجوانبها السياسية والأجتماعية والأقتصادية من خلال دعم الأستراتيجية الوطنية للمرأة وخطط العمل المنبثقة عنها والتي تغطي جميع المحاور الحياتية والانتاجية والقانونية للمرأة الأردنية.

وستتم متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الرابع للمرأة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الناجمة عن المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

وستعمل حكومتي على تطوير الأستراتيجية الوطنية للتنمية الأجتماعية وإقرارها تمهيداً للبدء بتنفيذها وإستكمال صياغة مشروع قانون الطفولة وأقامة مراكز تنمية المجتمعات المحلية ودعم القائم منها للمساهمة في إعداد فئات من المواطنين لبعض المهن اليدوية والحرفية وتوفير حد أدنى من الدخل المتمم لرفع مستوى الأسر والأفراد العاجزين كلياً عن القيام بأي عمل ويتعذر تحويلهم الى فئات منتجة.

معالي الرئيس،

الزميلة ، حضرات النواب المحترمين.

تدركون بوضوح، أن حجم ما يواجهنا من تحديات ومعضلات متراكمة، يحتاج منا جميعاً الى وضع معالجات وطنية علمية، تتسم بالموضوعية والجراة وتتفادى البحث عن الشعبية على قوة إغرائه وجذبه فالمطلوب من الحكومة، هو نفسه المطلوب من فعاليات وطننا كافة السياسية والاقتصادية والأجتماعية.

الأمر الذي يدعونا الى نشدان عون وتعاون الجميع على قاعدة التشارك في حمل المسؤولية والتشاور في سبل أداء الواجب بكفاءة ونزاهة، والانفتاح على مختلف الرؤى والآراء، وإدارة أوسع حوار وطني ديموقراطي وإتاحة الفرص الضرورية وفحص الخيارات والبدائل لتعظيم الفائدة المرتجاة من المشاركة العريضة الواسعة في صنع القرار.

ان حكومتي البرلمانية هذه، إذ تطرح برنامجها وبيانها الوزاري هذا، أمام مجلسكم الموقر، وتطلب الثقة على أساسه، لتنشد أن يتم التعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على اعلى مستوياته، لما فيه خير شعبنا وامتنا ولما في مناقشاتكم الموضوعية، من فائدة وطنية ستعمل الحكومة على الاستفادة منها واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياساتها وبرامجها التي تنبع من مصلحة المواطن والوطن.

حفظ الله الأردن بقيادة صاحبي الجلالة الهاشمية الملك الحسين المفدى، قائد مسيرتنا وذخر امتنا وحادي ركبنا، وسدد الله على طريق الفلاح والرشاد خطانا وهدانا الى سواء السبيل.

«وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون» صدق الله العظيم... وشكراً

معالي رئيس المجلس :

شكراً لكم دولة رئيس الوزراء على هذا البيان وستبدأ مناقشة البيان صبيحة يوم السبت القادم الثاني من آذار،ونعد الجميع وبداية نعد الوطن بأن تكون المناقشة بمنتهى الديموقراطية وبمنتهى الحرص على اتاحة الفرصة أمام الجميع، وبمنتهى الإحساس بالمسؤولية والموضوعية من قبل الجميع على اختلاف ارائهم وتعدديتها. راجياً من الزملاء الراغبين في الحديث تسجيل أسمائهم لدى الأمانة العامة .

الدكتور ذيب عبدالله.

الدكتور ذيب خطاب :

شكراً معالي الرئيس أرجو إعطاء الوقت الكافي لدراسة هذا البيان المطول قبل البدء بمناقشته وان لا نبدأ بمناقشة هذا البيان يوم السبت، ليكن يوم الأربعاء اذا سمحتم .. وشكراً

معالي رئيس المجلس :

ستبدأ المناقشة يوم السبت بأذن الله وأمام الجميع فرصة لدراسة البيان ولتجهيز كلماتهم، وأرفع الجلسة للأستراحة وسنعود للأستمرار في جدول الأعمال بعد ثلث ساعة من الآن .. شكراً لكم.

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت بعدها للإنعقاد .

- استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود لاستئناف الجلسة.

السيد الأمين العام جدول الاعمال.

السيد الأمين العام :

٧- قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠ والمتضمن مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ .

(القرار موزع الجلسة التاسعة عشرة)

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة القانونية

السيد احمد الكساسبة :

مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٠ وبرئاسة رئيسهامعالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وبحضور مقررها سعادة السيد احمد الكساسبة، وبحضور أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة أعضاء اللجنة.

حاتم الغزاوي، عبدالكريم الدغمي، مفلح الرحيمي، د. همام سعيدم، منصور بن طريف وعبدالعزيز جبر، د،. احمد القضاة، د. عبدالرزاق طبيشات، توجات فيصل. د. إبراهيم زيد الكيلاني، محمد داودية، محمود الهويل، د. مصطفى شنيكات، د. فوزي الطعيمة.

وتغيب بمعذرة سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

وحضر الأجتماع من السادة النواب اصحاب السعادة:

ابراهيم سمارة، طلال عبيدات.

وذلك للنظر في الاسباب الموجبة للمشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ والمعاد من المجلس الكريم في جلسته السابعة عشرة لتقوم الحكومة بتقديم اسباب موجبة جديدة وقررت اللجنة وبعد أن تقدمت الحكومة باسباب موجبة جديدة للقانون الموافقة عليه بعد إجراء التعديل ـ مشيراً لقرار اللجنةرقم (٥) / وإعادتة للمجلس الكريم.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

حكم خير	اللجنة القانونية
امين عام مجلس الامة	لمجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ك هـ ١ / ١٠٥٣

التاريخ ١٤١٦/٩/١٩

الموافق ١٩٩٦/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب

فاشير إلى قرار مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٢/٧ بشأن قيام الحكومة بتزويد اللجنة القانونية في المجلس باسباب موجبة كافية لمشروع قانون الكهرباء العام.

وأرجو أن ارفق لمعاليكم صيغة جديدة للأسباب الموجبة لمشروع القانون المشار إليه لإحالتها إلى اللجنة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزاره

الأسباب الموجبة لقانون الكهرباء العام

بالإستناد لاحكام المادة (٨ / أ / ١) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ والتي تنص على ان لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب كل من الوزير(وزير الصناعة والتجارة) ووزير المالية. والوزير المختص(وزير الطاقة الثروة المعدنية) الموافقة على تحويل اي مؤسسة او سلطة او هيئة رسمية عامة إلى شركة مساهمة عامة تملك حكومة المملكة كامل اسهمها دون طرحها للاكتتاب العام. الخ)، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٩ بالموافقة على تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل وابرز الأسباب الموجبة لهذا التحويل ما يلي : -

١ ـ تخفيف العبء عن الدولة لتوفير الأموال اللازمة للتوسع والإستثمار في مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وذلك من خلال الاعتماد على الذات في توفير هذه الاموال وغيرها من الموارد الإنتاجية الأخرى (القوى البشرية والمعدات والأجهزة).

٢ ـ تحسين الكفاءة الإنتاجية ونوعية وجودة خدمة توزيع الكهرباء من خلال العمل وفق الأسلوب والأصول التجارية ومنهج القطاع الخاص وخلق جو المنافسة، ومواكبة سرعة تقدم وتطور تكنولوجية صناعة الكهرباء.

٣ ـ توفير المرونة في إدارة لعمل وإتخاذ القرارات اللازمة لتشغيل وصيانة المنظومة الكهربائية بيسر وسهولة من خلال وجود الاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية.

٤ ـ سهولة التجاوب الأفضل مع متطلبات العلاقات الخارجية مع الشركات وبيوت الخبرة والمؤسسات المالية ومتطلبات العمل في الخارج في مجالات الخدمات والإستشارات الدولية.

٥ ـ توفير مصدر دخل للخزينة عن طريق الإيرادات الضريبية على أرباح الشركة.

ولما كانت سلطة الكهرباء الأردنية تعتبر مؤسسة بمقتضى أحكام قانون الكهرباء العام الحالي رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ وتتولى السلطة بموجب هذا القانون الرقابة والإشراف على كل شؤون الطاقة الكهربائية في المملكة فإنه يترتب عل قرار تحويل السلطة إلى شركة ان تحل الشركة كخلف قانوني وواقعي للسلطة وبالتالي إلغاء سلطة الكهرباء الأردنية الأمر الذي يقتضي معه ضرورة وجود قانون كهرباء جديد ليحل محل قانون الكهرباء الحالي.

وبناءاً عليه، فقد تم إعداد مشروع قانون الكهرباء العام (المرفق) ليتناسب مع الوضع الجديد لتحويل السلطة إلى شركة ولتنظيم أعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة، وتحديد مسؤوليات الشركات والجهات المعنية المختصة العاملة في قطاع الكهرباء وإيجاد جهة رقابية واشرافية حكومية على شؤون القطاع من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

معـالي رئيس المـجلس :
الاستاذ عبد موسى.

السيد عبد موسى النهار :
شكراً معالي الرئيس

في الواقع ما دام سمح بأيراد الأسباب الموجبة في القانون فيجب علينا ان نناقشها وعلى ضوئها نقبل القانون أو لا نقبله، لأنه جدت أسباب موجبة جديدة.. وشكراً

معالي رئيس المجلس :
شكراً .. الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :
بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة للأسباب الموجبة قبلت حكماً يوم عرض القانون وحول إلى اللجنة القانونية، ثم الأسباب الموجبة ثبتت في اللجنة القانونية وقبلت ونسبت إلى المجلس. فإذا كان عند الاخ الكريم أسباب موجبة اخرى ممكن ان يعرضها أثناء نقاش القانون، اما لا يجوز ان نرد القانون بعد ان قبل من المجلس وحول إلى اللجنة القانونية وحولته اللجنة إلى مجلس النواب.. وشكراً

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر :
سيدي انا ما أرى مانع ان تقرأ الاسباب الموجبة لأن القرار الذي تم في الجلسة التي جاءت الحكومة بها بأسباب موجبة جديدة لم يتاح للاخوة اعضاء المجلس ان يقرأوا الأسباب الموجبة إلاّ خلال توزيعه ضمن جدول الاعمال. لذلك انا لا أرى مانع ثم نبدأ بعد ذلك بالمواد .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الرحيم العكور

السيد عبد الرحيم العكور :
شكراً سيدي الرئيس

نحن حينما قبلنا بمبدأ أن تعود الحكومة إلى هذا المشروع وتضع له الاسباب الموجبة ننقلها رأساً إلى اللجنة القانونية، ولم يكن تفويض المجلس للجنة القانونية ان تنوب عنه في موضع قبول الاسباب الموجبة أو رفضها. فنحن اختصاراً للوقت قلنا تعود الأسباب الموجبة إلى اللجنة القانونية وعند المناقشة من حق المجلس أن يناقش الأسباب الموجبة.

ولذلك أرى ان تقرأ الأسباب الموجبة كجزء من القانون.. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، النقاش الذي كان في الجلسة التي نوقش فيها القانون كان راي الزملاء ان الاسباب الموجبة التي وردت لم تكن كافية وانهم بحاجة إلى اسباب موجبة لكن المجلس ارتأى ان لا تقدم الاسباب الموجبة إلى المجلس بل تقدم إلى اللجنة القانونية.

الحقيقة في موضوع رفض القانون أو قبوله نحتكم للنظام الداخلي في هذا الموضوع، والنظام الداخلي يحدد كما ذكرنا مراراً بأن هناك موقعين لرفض القانون، الموقع الأول عند ورود القانون قبل تحويل إلى اللجنة يستطيع المجلس قبول أو رفض القانون إذا رأى ذلك. والموقع الآخر عند الانتهاء من مناقشة مواد القانون.

يستطيع أيضاً المجلس أن يبدي رأيه رفضاً او قبولاً.

فما زال امامنا فرصة واحدة إذا كانت القضية قضية قبول القانون أو رفضه وهي عند الانتهاء من مناقشة مواد القانون وعند التصويت عليه بمجملها.

بقي الآن موضوع مناقشة الأسباب الموجبة أو عدم مناقشتها، القرار فيها للمجلس الكريم. ولكن بأجتهادي وحسب النظام الداخلي انه ليس هنا موقع مناقشة للأسباب الموجبة. الاسباب الموجبة تناقش عند قبول القانون في المرة الأولى بالرغم من ان المجلس طلب استيفاء الأسباب الموجبة، والراي في هذا يعود للمجلس الكريم.

دولة الأستاذ طاهر المصري

السيد طاهر المصري :
معالي الرئيس، الاسباب الموجبة هي مجرد مذكرة تفسيرية للغرض والاهداف والمسببات هذا التشريع الجديد، ولم تجري العادة اطلاقاً أن يتم مناقشة الأسباب الموجبة. وكما تفضلت سابقاً موضوع رفض القانون أو قبوله له موقعين فقط، في بداية تقديمه

للمجلس وقبل احالته إلى اللجنة القانونية ثم في التصويت عليه.

لذلك أعتقد أنه من المنطقي وهكذا كانت الممارسة في السابق أن ندخل مباشرة في مناقشة مواد القانون وعند مناقشة المواد مادة مادة ثم عند الانتهاء منه يتم التقدير هل سيقبل القانون أم لا يقبل... وشكراً

معالي رئيس المجلس : هذا سليم تماماً . السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

انا اوافق معالي الرئيس ودولة أبو نشأت أن رد القانون كقانون عند التصويت عليه كلياً ، لكن عندما قام المجلس بإعادة القانون للجنة القانونية وطلب من الحكومة أن ترفق معه الاسباب الموجبة كان بناءاً على المخالفة التي قدمتها وقلت فيها غياب الأسباب الموجبة.

أي أن المجلس كان قد صحح مسار قام به ، فهو لم يمنح فرصة أن يدرس القانون بأسبابه الموجبة لغيابها ثم قبل اختصاراً للوقت ان تعود للجنة القانونية كي لا تمر هنا ثم تحال.

لكن اي قانون أهم جزء منه الأسباب الموجبة وإلأ ليس المطلوب القانون بحد ذاته، مطلوب كي يخدم هدف معين، فإذا كان الهدف مقبول يقبل القانون. وفي هذا القانون بالذات الأسباب الموجبة هي الأهم باعتبار أن آليات النقل من مؤسسة إلى شركة هي آليات روتينية ، إن السبب الموجب هو الاساس.

فأنا أرى لكي يتبين للزملاء ان يكونوا على بينة من أمرهم عندما يصوتوا بقبول مجمل القانون أو عدم قبوله أن تبحث الآن وان نتداول الراي في الأسباب الموجبة ثم نحتفظ بناءاً على اقناعنا لبعضنا البعض بموقنا عند التصويت على القانون بمجمله .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة لا خلاف بيننا، هناك من كان له رأي بان الأسباب الموجبة ناقصة، الآن زودت الحكومة اللجنة بالأسباب الموجبة وهي بين ايديكم. بناء على هذه الأسباب الموجبة تتشكل قناعة اي من الاعضاء سواء رفض أو قبول هذا القانون هناك موقع واحد الآن أمامنا برفض القانون أو قبوله وهو عند نهاية التصويت.

لذلك دعونا نبدأ بمواد القانون والأسباب الموجبة موجودة وجميعنا قرأها، في نهاية القانون اعتماداً على الاسباب الموجبة التي قدمت من الحكومة يستطيع أي منا أن يحدد رأيه سواء قبول القانون أو رفضه . الأستاذ علي

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس.

أنا اريد ان افهم نقطة واحد، هل الأسباب الموجبة ضروري تقديمها مع القانون اثناء مناقشة المجلس للقانون؟. في الجلسة السابقة التي عرض فيها القانون مع الاسباب الموجبة ثم إعادته إلى الحكومة بسبب نقص الاسباب الموجبة أو عدم قناعة المجلس بها. في هذه الجلسة ارى ان الاسباب الموجبة اصبحت غير ضرورية ، اريد ان افهم هل هي ضرورية ام غير ضرورية؟.. شكراً .

معالي رئيس المجلس : واضح رأي المجلس في هذا الموضوع انه يريد استيفاء الاسباب الموجبة ، لكن الأسباب الموجبة لغاية أن يقبل هذا القانون أو يرفض، وكما ذكرت أن هذه موقعها الان أمامنا ليس موقع إلا في نهاية القانون.

فدعونا نعود للأنسجام مع نظامنا الداخلي ونبدأ في مواد القانون ثم في نهاية القانون نصوت عليه رفضاً او قبولاً. الأستاذ عبد موسى.

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس.

أقل ما يمكن أن نقول في هذا الموضوع أن الأسباب الموجبة حولت للجنة القانونية حتى تعطي رأي في هذه الأسباب الموجبة، اين

رأي اللجنة القانونية في الاسباب الموجبة هل هي مقنعة ام غير مقنعة.

يعني ليس روتيناً ان نحول الاسباب الموجبة إلى اللجنة القانونية، هل درست اللجنة القانونية الاسباب الموجبة واوصت بالموافقة عليها ام لا؟.. شكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبدالباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو :

لا نتعرض لقرار اتخذه المجلس ولو ان هذا القرار لم يكن متفقاً مع النظام لأن الحكومة عندما تقدم مشروع قانون مع الاسباب الموجبة لا توصف هذه الاسباب بالنقص وانما بعدم القناعة، والقرار هو بعد دراسة القانون والموافقة على مواده والتصويت عليه.

المجلس قبل ان هذا القانون ضروري، وعلى كل حال هذه المرحلة التي اضيفت خلافاً للنظام، كذلك تمت الاجراءات القانونية فيها. فاللجنة القانونية درست ونسّبت قراراً علينا ان نناقش القرار ولا نعود للأسباب الموجبة، ثم نبدأ بالقانون ونصوت على مواده ثم على القانون مجملاً، وهذا هو الأجراء الصحيح وغير هذا هو تضييع للوقت والوقت ضروري لننهي هذا المشروع.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : ارجوكم زملائي ان نعود للانسجام مع النظام الداخلي في هذه القضية، ليس أمامنا انسجاماً مع النظام الداخلي إلأن نبدأ بنظام القانون ثم نصوت عند نهاية القانون على قبوله أو رفضه . السيد المقرر المادة الأولى.

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٥.

قانون الكهرباء العام

المادة كما وردت في المشروع.

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة ١ ـ شطب عبارة (لسنة ١٩٩٥ والاستعاضة عنها بعبارة لسنة ١٩٩٦) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة معروض للمجلس الكريم، موافقة؟

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ ـ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك: ـ

الوزارة : وزارة الطاقة الثروة المعدنية

الوزير : وزير الطاقة الثروة المعدنية

التوليد: إنتاج الطاقة الكهربائية

النقل : نقل الطاقة الكهربائية على خطوط الضغط من ٦٦ كيلو فولت فما فوق

التوزيع: توزع الطاقة الكهربائية بواسطة شبكات الضغط المتوسط والمنخفض من ٣٣ كيلو فولت فما دون.

الموزع : اي شركة مرخص له بالتوزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين وفقاً لاحكام هذا القانون.

المستهلك : أي شخص طبيعي أو اعتباري يتم تزويده بالطاقة الكهربائية.

محطة التوليد : اي محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتشمل الابنية والإنشاءات المستعملة لهذا الغرض والأراضي التابعة لها.

شبكة التوزيع : الشبكة المخصصة لتوزيع الطاقة الكهربائية بواسطة خطوط الضغط المتوسط والمنخفض وتوابعها.

الشبكة الوطنية : خطوط النقل ومحطات التحويل الرئيسية ذات الضغط العالي ٦٦ فما فوق.

المنشات الكهربائية : اي إنشاءات أو محطات توليد أو خطوط نقل أو شبكات توزيع أو معدات أو

اجـهـزة أو ادوات لاغـراض توليـد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها أو تحويلها والتحكم بها.

اللوازم الكهربائية : اللوازم والاجهـزة والاسـلاك الكهـربائيـة والأداوت المـعـدة لاسـتـعـمـال المستهلك.

قرار اللجنة : المادة ٢ - موافقة.

معالي رئيس المجلس : المادة ٢ اطرحـها بنداً بنداً مطلع المـادة مع تعريف الوزارة؟ مـوافـقـة. الوزير ؟ مـوافقـة. التوليد؟ موافقة. النقل ؟ موافقة - التوزيع ؟ موافقة. الموزع ؟ موافقة. المستهلك؟ موافقة. محطة التوليد؟ موافقة.

شبكة التوزيع؟ موافقة. الشبكة الوطنية؟ مـوافـقـة. المنشـآت الكهـربائيـة؟ مـوافـقـة. اللوازم الكهربائية؟ موافقة. المادة ككل ؟ موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ - تنظم اعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها واستهلاكها في المملكة وفق احكام هذا القانون.

٣ - قرار اللجنة :

المادة ٣ إعادة ترقيم المواد بحيث تصبح المادة (٣) من المشروع المادة (٤) والموافقة عليها كما وردت والمادة (٤) من المشروع تصبح المادة (٣) .

معالي رئيس المجلس : المادة «٣» مطروحة للمجلس الكريم مع قرار اللجنة القانونية؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ - تعني كلمة الشركة حيثما وردت في هذا القانون الشركة المؤسسة وفقاً لأحكام قانون الشركات المعمول به لتحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة.

قرار اللجنة

المادة ٤ - اضافة العبارة التالية إلى نهاية المادة (٤) من المشروع والتي اصبحت المادة (٣) بالنص التالي (وتسمى شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة).

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس

اقترح في نهاية الفقرة ، ولأن هذا المشروع جزء من سياسة الخصخصة والتي لا اتفق معها، وبالتالي بعد تحويلها إلى شركة سيصار في المستقبل القريب إلى بيعها للمواطن الأردني او المستثمر الاجنبي، ولتبقى هذه الشركة ملك عام لكل المواطنين الاردنيين، وحتى إذا فكرت الحكومة ببيع اسهمها كلها أو جزء منها اقترح التالي : في نهاية المادة بتحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة حكومية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس

التعريف الذي وضعته اللجنة «الشركة الوطنية المساهمة العامة» ، المساهمة العامة اما ان تكون الحكومة تمتلك كامل اسهمها او اكثر من ٥١٪ . فالتخوف الذي اورده الزميل خليل حدادين اخذت به اللجنة عند مناقشتها لهذه المادة خوفاً من ان تحول، كهرباء القطاع الخاص لا بد ان تبقى مساهمة عامة بحد ادنى حسب قانون المؤسسات العامة ٥١٪ من الاسهم تبقى بيد الحكومة حفاظاً على الرقابة في هذا القطاع الهام.

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبدالباقي جمو : اقترح وقف النقاش في هذه المادة والتصويت على الاقتراح وقرار اللجنة

معالي رئيس المجلس :

مع احترامي لاقتراحك هم قلة اللّي رافعين أيديهم الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، أؤيد ما ذهب اليه

سعادة النائب حدادين في قضية تقييدها فعلاً، لأنه بناءاً على قوانين الإستثمار أصبح الاستثمار يفسح المجال للمستثمر الاجنبي ان يمتلك كامل اسهم الشركات، لذلك هذا امر في غاية الاهمية أن نقيد هذا الامر على الاقل بـ ٥١٪ ان يكون راسمال هذه الشركة لمستثمرين اردنيين بحيث لا تصبح هذه الشركة يوماً ما شركة أجنبية ، لانه من خلال الأسهم التي تباع وتطرح قد تصبح شركة أجنبية.

لذلك أويد واثني على ما ذهب اليه سعادة الاستاذ خليل حدادين.. وشكراً..

معالي رئيس المجلس : الاستاذ اخو ارشيدة

السيد عبدالله اخوا رشيدة

شكراً معالي الرئيس

في الحقيقة أنا مع هذا التوجة ولكن بالنسبة لما تفضل به الزميل خليل حدادين حول تسميتها الحكومية هو ينقض القانون من اساسه. والمقصود في هذا القانون الخصخصة وإعطاء من هذه الشركة الوطنية، وأفلحت اللجنة بتسميتها الشركة الوطنية المساهمة العامة، بمعنى كانها هي تحت ولاية الحكومة وتدقيقها في اية لحظة، هي ان تعطي إلى قطاعات وإذا كان يخشى نظام الاحتكار فأعتقد أن في القانون ما يسد من اللجان والرقابة والتسعيرة في المواد اللاحقة وأرجو التصويت على التسمية التي أردتها اللجنة القانونية .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

في الاسباب الموجبة القديمة أو التي تقدمت بها الحكومة مرة ثانية ورد ما يلي : عي تحويل سلطة الكهرباء الإردنية الي شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل . القضية واضحة وموجود هذا النص.

ثم بعض الاخوة اعضاء اللجنة، أحد أعضاء اللجنة يصوت على التسمية علماً انه حضر الجلسات كاملة واعيد التصويت مرة وليس له اي مخالفة على قرار اللجنة، لذلك ارجو ان يلتزم الاخوان اعضاء اللجنة من جديد بتلاوة مخالفاتهم فقط ولا نعود للنقاش مجدداً تحت القبة بالاضافة إلى مناقشاتنا في اللجنة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس

انا اقترح إضافة بعد «مساهمة عامة» على أن تمتلك الحكومة ٥١٪ من أسهمها

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبدالباقي جمو

السيد عبدالباقي جمو : أعود وأكرر واقول ليست هناك اقتراحات جديدة هناك قرار اللجنة القانونية وهناك المشروع وهناك اقتراح وحيد من الزميل خليل حدادين ، لذا اقترح كسباً للوقت أن نصوت حسب النظام، نبدأ بالأبعد وننهي هذه القضية.

معالي رئيس المجلس : تفضل استاذ خليل

السيد خليل حدادين : اقترح تعديل اقتراحي كالتالي : لتحويل سلطة الكهرباء الاردنية إلى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل.

معالي رئيس المجلس : حسناً، الأستاذ عبدالله اخو ارشيدة.

السيد عبدالله اخو ارشيدة : بتقديري ان الزملاء يطلبون ان توضع نسبة ٥١٪، هذا ممكن ان تلتزم به الحكومة، لا سيما وان معالي الوزير موجود، بأنه في النظام الذي سيتبع إلى هذا القانون توضع حدود معينة بالنسبة إلى حصة الحكومة من حصة الشركات التي ستعطى في قطاعات ومناطق جغرفية معينة ولا نستطيع أن نفرضها من الآن..

شكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل

معالي وزير العدل :

شكرا معالي الرئيس :

بالإضافة لما اورده السيد المقرر فإنني اضيف بأنه حسناً فعلت اللجنة القانونية عندما اضافت عبارة وتسمى شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة. إذا رجعنا إلى قانون الشركات وقرأنا المادة «٨» منه التي تنص على الشركات العامة فهي تقول المادة ١/أ/٨.

«لمجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من الوزير ووزير المالية والوزير المختص الموافقة على تحويل اي مؤسسة او سلطة او هيئة رسمية عامة إلى شركة مساهمة عامة تملك حكومة المملكة كامل اسهمها دون طرحها للاكتتاب العام وتسجيلها لدى المراقب بتلك الصفة بموجب نظامها الاساسي». وبينت الحكومة في الاسباب الموجبة التي الحقت تالياً إلى اللجنة القانونية الموقرة أنها تعمل على تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل.

ولذلك اقتراح الـ ٥١٪ اقتراح يضعف الاتجاه الذي تفضل به المقترح. لذلك ارجو من الزميل الكريم صاحب الاقتراح ان يسحب الاقتراح وان نصوت على تعديل اللجنة القانونية الذي هو اوجه لحماية الفلسفة التي جاء من ورائها هذا الاقتراح .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً الزملاء أصحاب الاقتراحات بعد الذي استمعتم اليه من معالي وزير العدل هل لا زلتم مصرين على طرح الاقتراح.

السيد خليل حدادين : الزميل الدغمي اقترح على صاحب اقتراح ال٥١٪ ان يسحبه اقتراحي ان تملكها الحكومة بالكامل.

معالي رئيس المجلس : حسناً أطرح الاقتراحات ، لدي اقتراحين ، اقتراح من الزميل خليل حدادين بأن تكون شركة مساهمة حكومية تملكها الحكومة بالكامل، الاقتراح الثاني على ان تمتلك الحكومة ٥١٪ من اسهم الشركة اطرح الاقتراح الاول ان تكون شركة مساهمة حكومية بالكامل،من مع الاقتراح؟ تعد الاصوات.

السيد الأمين العام : « ١٧» من «٦٤».

معالي رئيس المجلس : «١٧» من «٦٤» لم ينجح الاقتراح، الاقتراح الأخر على ان تمتلك الحكومة ٥١٪ من اسهم الشركة، من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

اطرح قرار اللجنة القانونية ، موافقة . المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٥ ـ أ ـ تناط مسؤولية توليد الطاقة الكهربائية وإنشاء محطات التوليد للأغراض العامة، بالشركة واي شركة أو شركات أخرى يتم ترخيصها لهذه الغاية، ويشترط في ذلك أن تكون الشركة في هذه الحالة شركة مساهمة عامة.

ب ـ يجوز الترخيص، لشركات المشاريع الصناعية الرئيسية بتوليد الطاقة الكهربائية وإنشاء محطات توليد خاصة بها، لتلبية احتياجات هذه المشاريع من الطاقة الكهربائية، وتبادل الطاقة الكهربائية مع الشركة والشركات الأخرى المرخص لها بالتوليد وتحدد أسس الترخيص وشروطه وسائر الأمور المتعلقة به بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

قرار اللجنة :

المادة (٥) موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة معروضة على المجلس الكريم، الشيخ عبد المنعم أبو زنط

السيد عدالمنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الفقرة «أ» تناط مسؤولية توليد الطاقة الكهربائية وإنشاء محطات التوليد للأغراض العامة بالشركة

واي شركة أو شركات أخرى». اقترح في السطر الثاني ان يتم تعديل ويضاف هذا القيد واي شركة وطنية أو عربية. وأبين السبب الموجب لهذا التعديل المقترح، الكل سمع والدنيا سمعت امس كيف هدد «شمعون بيرس» بقطع الماء والكهرباء عن أهل الضفة الغربية والقطاع، ما يسمى بالحكم الذاتي، إثر العمليتين الاستشهاديتين البطوليتين فيخشى ان تكون شركة اجنبية عند العدو وتهددنا في يوم من الايام بقطع الماء والكهرباء، ومن رأي العبرة في غيره فليعتبر، فنحن نريد ان نؤسس قانوناً للاجيال وليس لحاضرنا فقط.. وشكراً

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

السيد رئيس اللجنة :

اقول لا علاقة بين ملكية الشركة وان تكون وطنية أو أجنبية، كل شركة تسجل في الأردن بغض النظر عن مالكها هي شركة أردنية. وبالتالي هذا القيد لا يفيد شيئاً بأي صورة من الصور.

ما فيه علاقة بين الملكية وبين اعتبارها شركة اردنية، وقد تأتي شركة مسجلة في الأردن ويملكها أجنبي ١٠٠٪ ولكنها وطنية أردنية، ليس هذا القيد قائماً. لذلك ما فيه شركة اجنبية ستمارس العمل داخل هذا الوطن، بمجرد ان تسجل كشركة اردنية، ولذلك لا فائدة من هذا القيد... وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، المادة «٥/أ» أطرح اقتراح الشيخ عبد المنعم بأضافة بعد «أي شركة أو شركات» كلمة وطنية او عربية من مع الاقتراح؟

السيد الأمين العام : « ١٦ من «٦٢».

معالي رئيس المجلس : « ١٦ من «٦٢» ولم ينجح الاقتراح، قرار اللجنة القانونية بالموافقة على «أ» ، موافقة.

الفقرة «ب» قرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة. المادة ككل ؟ موافقة.

الزملاء الأفاضل كنت أود الإستمرار إلاّ أن بعض الزملاء أرسلو اليّ بأن لديهم إلتزامات لذا أرفع الجلسة ونعود ثانية يوم السبت صباحاً بإذن الله.. وشكراً لكم

انتهت الجلسة

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

م. سعد هايل السرور
رئيس مجلس النواب